

Distr.: General  
1 March 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٥٣ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي

الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة  
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

تقرير الأمين العام

## المحتويات

الصفحة

٦	أولا - الولاية والنتائج المقررة .....
٦	ألف - لمحة عامة .....
٨	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات الدعم الذي تقدمه البعثة .....
١١	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي .....
١٢	دال - الشراكات وتنسيق الفريق القطري والبعثات المتكاملة .....
١٢	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج .....
٤٠	ثانيا - الموارد المالية .....
٤٠	ألف - لمحة عامة .....



الرجاء إعادة استعمال الورق

040413 030413 13-24754 (A)



٤٢	..... التبرعات غير المدرجة في الميزانية	باء -
٤٢	..... عوامل الشغور	جيم -
٤٣	..... المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي	دال -
٤٤	..... التدريب	هاء -
٤٥	..... تحليل الفروق	ثالثا -
٥٢	..... الإجراءات التي ينبغي للجمعية العامة اتخاذها	رابعا -
	موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٤/٦٦	خامسا -
	وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أيدتها الجمعية العامة وطلبات	
٥٣	..... وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة	
٥٣	..... الجمعية العامة	ألف -
٥٥	..... اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	باء -
٦١	..... مجلس مراجعي الحسابات	جيم -
		المرفقات
٦٦	..... الخرائط التنظيمية	الأول -
٦٩	..... معلومات عن اعتمادات التمويل وعن أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	الثاني -
٧٤	..... خريطة	

يتضمن هذا التقرير الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وقدرها ٩٠٠ ٦٠٤ ١٠١ دولار، تشمل ٨٩ ٥٦٦ ٦٠٠ دولار للإنفاق على البعثة، و ١٢ ٠٣٨ ٣٠٠ دولار لتصفيتها.

وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر ٢٣ مراقبا عسكريا و ٥٤٢ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٣٩٧ من أفراد الشرطة المشكّلة و ٢٨٤ موظفا دوليا (منهم ١١ في وظائف مموله من المساعدة المؤقتة العامة) و ٦٩٠ موظفا وطنيا (منهم ٥ في وظائف مموله من المساعدة المؤقتة العامة) و ١٦٢ من متطوعي الأمم المتحدة، في المتوسط، للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتغطي الميزانية المقترحة أيضا تكاليف نشر ٦٦ موظفا دوليا و ٤ موظفين وطنيين و ٩ من متطوعي الأمم المتحدة وذلك كمتوسط شهري لفترة التصفية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بما في ذلك المرحلة الأخيرة من فترة التصفية من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لتمكين فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة من إتمام عمله. وتغطي الميزانية أيضا تكاليف سفر أفراد البعثة الموجودين في منطقة البعثة وإعادة تم إلى الوطن اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

وقد تم ربط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بالهدف الذي تنشده البعثة، وذلك من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، تم تجميعها حسب العناصر (العملية السياسية؛ والقطاع الأمني وسيادة القانون؛ والحوكمة والعدالة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والدعم). ونُسبت الموارد البشرية للبعثة إلى فرادى العناصر، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي للبعثة وإدارتها التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل. وينقسم عنصر الدعم وعنصر فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة إلى إطارين، الأول يعكس مرحلة التخفيض التدريجي، والثاني يعكس فترة التصفية.

وعموماً، تعكس الميزانية المنقحة البالغة ٩٠٠ ٦٠٤ ١٠١ دولار انخفاض الاحتياجات في فئات الإنفاق المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين والتكاليف التشغيلية بمبلغ ١٠٠ ٨٢٤ ٥٣ دولار، أو نسبة ٣٤,٦ في المائة، مقارنة مع المخصصات الأصلية البالغة ١٥٥ ٤٢٩ ٠٠٠ دولار، نظراً للخفض التدريجي للبعثة وتصفيته. وتشمل فئة الموظفين المدنيين التكاليف المرتبطة بإنهاء خدمة نسبة مئوية كبيرة من الموظفين الدوليين بالبعثة ودفع تعويضات نهاية الخدمة للموظفين الوطنيين.

وربطت شروح الفروق في مستويات الموارد، سواء البشرية أو المالية، حسب الاقتضاء، بالنواتج المحددة التي خططت لها البعثة.

### الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفرق	الإنفاق التصفيية		الإنفاق التصفيية		المخصصات الأولى	النفقات (٢٠١١)	النفقات (٢٠١٢)	الفرق
	(١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر)	(١ تموز/يوليه - ٣٠ حزيران/يونيه)	(١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر)	(١ تموز/يوليه - ٣٠ حزيران/يونيه)				
النسبة المئوية	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢
	(٥٣,٩)	(٢٦ ٢٧٣,٢)	٢٢ ٤٤١,٥	-	٢٢ ٤٤١,٥	٤٨ ٧١٤,٧	٥١ ٠٥٥,٢	الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
	(٣٣,٩)	(٢٢ ٣٥٥,٢)	٥١ ١٠٦,٨	٧ ٣١٩,٧	٤٣ ٧٨٧,١	٧٣ ٤٦٢,٠	٩٨ ٦٥٣,٩	الأفراد المدنيين
	(١٥,٦)	(٥ ١٩٥,٧)	٢٨ ٠٥٦,٦	٤ ٧١٨,٦	٢٣ ٣٣٨,٠	٣٣ ٢٥٢,٣	٤٢ ٦١١,١	التكاليف التشغيلية
	(٣٤,٦)	(٥٣ ٨٢٤,١)	١٠١ ٦٠٤,٩	١٢ ٠٣٨,٣	٨٩ ٥٦٦,٦	١٥٥ ٤٢٩,٠	١٩٢ ٣٢٠,٢	إجمالي الاحتياجات
	(٤٥,٦)	(٢ ٧٤٤,١)	٣ ٢٦٨,٧	٤٨٦,٢	٢ ٧٨٢,٥	٦ ٠١٢,٨	٩ ٠٠٥,٦	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
	(٣٤,٢)	(٥١ ٠٨٠,٠)	٩٨ ٣٣٦,٢	١١ ٥٥٢,١	٨٦ ٧٨٤,١	١٤٩ ٤١٦,٢	١٨٣ ٣١٤,٦	صافي الاحتياجات
	-	-	-	-	-	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
	(٣٤,٦)	(٥٣ ٨٢٤,١)	١٠١ ٦٠٤,٩	١٢ ٠٣٨,٣	٨٩ ٥٦٦,٦	١٥٥ ٤٢٩,٠	١٩٢ ٣٢٠,٢	مجموع الاحتياجات

الموارد البشرية<sup>(أ)</sup>

الجدول الزمني للنشر (كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١٣)							الجدول الزمني للنشر (تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر) <sup>(ب)</sup>							
المؤسست	حزيران/يونيه	أيار/مايو	نيسان/أبريل	آذار/مارس	شباط/فبراير	كانون الثاني/يناير	المتوسط	كانون الأول/ديسمبر <sup>(ب)</sup>	تشرين الثاني/نوفمبر <sup>(ب)</sup>	تشرين الأول/أكتوبر <sup>(ب)</sup>	أيلول/سبتمبر <sup>(ب)</sup>	آب/أغسطس <sup>(ب)</sup>	تموز/يوليه <sup>(ب)</sup>	القوام المأذون به <sup>(أ)</sup>
المراقبون العسكريون	-	-	-	-	-	-	٢٣	-	١٣	٢٠	٢٤	٢٩	٣١	٣٤
شرطة الأمم المتحدة	-	-	-	-	-	-	٥٤٢	-	٣١	٥٦٥	٦٧٥	٦٨٩	٧٤٨	٧٩٠
وحدات الشرطة المشكّلة	-	-	-	-	-	-	٣٩٧	-	٢٦	٤٨٩	٤٩٠	٤٩٠	٤٩٠	٤٩٠
الموظفون الدوليون	٦٦	٣٥	٣٨	٥٧	٨٥	٩٢	٩١	٢٧٣	١٣٩	٢٤٧	٢٩١	٣١٢	٣٢٧	٣٥٢
الموظفون الوطنيون <sup>(ب)</sup>	٤	-	-	١	٤	٦	٦٨٥	٢٥٩	٤٩٤	٨٢٦	٨٣٥	٨٤٦	٨٥٠	٩٢٧
الوظائف المؤقتة <sup>(ج)</sup> <sup>(د)</sup>	-	-	-	-	-	١	١٦	١	٧	١٣	٢٤	٢٤	٢٤	٣١
متطوعو الأمم المتحدة <sup>(هـ)</sup>	٩	٣	٣	٤	١٣	١٥	١٦٢	٥٥	١٢٢	١٢٠	١٧٨	٢٣٣	٢٦١	٢٧٠
الأفراد المقدمون من الحكومات														
<b>المجموع</b>	<b>٣٨</b>	<b>٤١</b>	<b>٦٢</b>	<b>١٠٢</b>	<b>١١٣</b>	<b>١١٣</b>	<b>٤٥٤</b>	<b>٩٤٠</b>	<b>٢٣٢٤</b>	<b>٢٥٣٨</b>	<b>٢٦٣٢</b>	<b>٢٧٣١</b>	<b>٢٨٩٤</b>	
النسبة المئوية من القوام المأذون به	١,٣	١,٤	٢,١	٣,٥	٣,٩	٣,٩	١٥,٧	٣٢,٥	٨٠,٣	٨٧,٧	٩٠,٩	٩٤,٤	-	

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) القوام المأذون به يشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) ممولة من المساعدة المؤقتة العامة.

(د) يشمل القوام المأذون به ٣١ وظيفة (١ مد-١، و ٢ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٥ موظفين فنيين وطنيين، و ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، و ٥ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، وموظفان فنيان وطنيان، مدرجة وظيفتهما في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣).

(هـ) يشمل القوام المأذون به ١٢٦ وظيفة مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، و ٥ وظائف مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ١٣٩ وظيفة مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

(و) حالة الشغل الفعلية في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الرابع من هذا التقرير.

## أولا - الولاية والنتائج المقررة

### ألف - ملحة عامة

١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بموجب قراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦). وأذن المجلس بآخر تمديد للولاية في قراره ٢٠٣٧ (٢٠١٢) الذي مدد المجلس بموجبه الولاية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢ - وانتهت ولاية البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على أساس أن يواصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة عمله حتى حزيران/يونيه ٢٠١٣ بدعم من فريق التصفية في حدود المخصصات المعتمدة حالياً، وذلك على نحو ما أكدته حكومة تيمور - ليشتي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأبلغه الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٣ - وعُهد إلى البعثة بمهمة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام هو توطيد الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي المستقلة.

٤ - واعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٧٠، مبلغ ٤٢٩ ٠٠٠ ١٥٥ دولار للإنفاق على البعثة في للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وبموجب القرار نفسه، قررت الجمعية تقسيم مبلغ إجماليه ٥٥٠ ٣٩٣ ٧٨ دولاراً (صافيه ٣٠٠ ٩٩٦ ٧٤ دولار) إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبناء على ذلك القرار، تم تقسيم مبلغ ٥٥٠ ٣٩٣ ٧٨ دولاراً على الدول الأعضاء للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وشمل هذا المبلغ ٥٠٠ ٠٠٢ ٧٥ دولار للإنفاق على البعثة، و ٩٥٠ ٢١٥ ٣ دولاراً لحساب الدعم، و ٦٠٠ ١٧٥ دولاراً لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا.

٥ - وفيما بعد، قررت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٥ تقسيم مبلغ إضافي قدره ٧٠٠ ٥٩٠ ١١ دولاراً للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقررت الجمعية كذلك تقسيم مبلغ إضافي قدره ٥٥٠ ٤٨٥ ١٣ دولاراً للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، يشمل ٥٠٠ ٠٩٤ ١٠ دولاراً للتصفية الإدارية المتوقعة للبعثة، رهنا بقرار من مجلس الأمن، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، و ٩٥٠ ٢١٥ ٣ دولاراً لحساب دعم عمليات حفظ السلام، و ٦٠٠ ١٧٥ دولاراً لقاعدة اللوجستيات في الفترة من

١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتم تقسيم الاعتمادات الإضافية إلى أنصبة مقررّة على الدول الأعضاء.

٦ - وفي إطار الهدف العام الذي كلفها به مجلس الأمن، ساهمت البعثة في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة بإنجاز النواتج الرئيسية المتصلة بها المبينة في الأطر الواردة أدناه. وهذه الأطر مجمعة بحسب العناصر المستمدة من ولاية البعثة (العملية السياسية؛ والقطاع الأمني وسيادة القانون؛ والحوكمة والعدالة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والدعم).

٧ - وأفضت الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق الهدف الذي يتوخاه مجلس الأمن ضمن الإطار الزمني المحدد للبعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الولاية. وتُسبت الموارد البشرية للبعثة إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي للبعثة وإدارتها التي نسبت إلى البعثة ككل. ويعكس تحليل الفروق والإبلاغ عنها الفارق بين الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ والتقديرات المنقحة.

٨ - والبعثة هي بعثة متكاملة ومتعددة الأبعاد طبقت النهج القائم على "وحدة العمل في منظومة الأمم المتحدة" ضمن إطار استراتيجي متكامل يشمل جميع المجالات المشمولة بالولاية. وترأس البعثة الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، برتبة أمين عام مساعد، ساعده نائب للممثل الخاص، برتبة أمين عام مساعد، يتولى شؤون القطاع الأمني وسيادة القانون. وقد ظل الممثل الخاص بالنيابة في تيمور - ليشتي بعد انتهاء ولاية البعثة لقيادة عملية التصفية. وتسمح المرحلة النهائية من التصفية، التي تبدأ في ١ أيار/مايو ٢٠١٣، لفريق التحقيق في الجرائم الجسيمة بالاستمرار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لإنجاز أعماله.

٩ - وتوقف الدعم التشغيلي الذي تقدمه البعثة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وتوقف معظم الأنشطة الفنية للبعثة، بما في ذلك دعم بناء القدرات المقدم للنظرء الوطنيين، ودخلت البعثة في ترتيبات لتنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وذلك من أجل استكمال العمل في بعض المجالات ذات الأولوية المحددة في الإطار الاستراتيجي المتكامل ولتسهيل عملية الانتقال. واختتمت الأنشطة في إطار هذا الترتيب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٠ - ولتمكين فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة من استكمال التحقيقات في ما تبقى من قضايا الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩، رصدت اعتمادات

لأجل ٢٠ موظفا دوليا للفريق، وكذلك فريق دعم يتألف من ١٧ موظفا دوليا و ٣ من متطوعي الأمم المتحدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

١١ - وقامت أربعة مراكز إقليمية يقع مقرها في أويكوسي وباوكاو وسواي وماليانا بتقديم الدعم إلى مقر البعثة الكائن في ديلي. ووفرت البعثة الدعم الإداري واللوجستي والفني للموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها في ديلي وفي ١٢ مقاطعة أخرى في أرجاء البلد.

## باء - افتراضات التخطيط ومبادرات الدعم الذي تقدمه البعثة

١٢ - كانت البعثة مكلفة بتوطيد الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي المستقلة في إطار العمل مع الحكومة والمؤسسات المعنية، والمساعدة في النهوض بالعملية السياسية وتعزيز سيادة القانون والترويج لثقافة الحكم الديمقراطي، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

١٣ - وتأثر تنفيذ ولاية البعثة على مدى الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بالتقدم المحرز في ثلاث عمليات هامة، تتعلق أولاها بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام ٢٠١٢ التي اكتملت الآن، وتشكيل الحكومة الجديدة والمعارضة. وأثرت الانتخابات على جميع عناصر البعثة سواء على نحو مباشر بتقديم البعثة للدعم للعملية الانتخابية، أو على نحو غير مباشر من حيث تأثير السياق السياسي في عمل الأقسام الفنية. وتتعلق العملية الثانية بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة في عام ٢٠١٢ ونقل مسؤوليات البعثة إلى جهات معنية أخرى؛ وتتعلق العملية الثالثة بوضع خطة للخفض التدريجي المرحلي وتنفيذها إعمالا لقرار مجلس الأمن ٢٠٣٧ (٢٠١٢).

١٤ - ونظرا للخفض التدريجي للبعثة وتصفيتها، يُنتظر أن تكون هناك فروق في الاحتياجات من الموارد بالمقارنة مع الميزانية المقررة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة التخفيض التدريجي لعدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين وإعادةهم إلى الوطن، فضلا عن المعدات المملوكة للوحدات، والحد من التدريب والسفر والتكاليف التشغيلية الأخرى. وتم التركيز في المقام الأول على المرحلة الختامية للبعثة: أي إتمام الإنجازات وتسليم المسؤوليات والإعداد لإغلاق الهياكل والأقسام.

١٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، قامت شرطة الأمم المتحدة بنجاح بنقل المسؤولية الأساسية عن ضبط الأمن إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وتولت مهمة دعم هذه الأخيرة، وظلت مستعدة لتقديم الدعم لعمليات الشرطة الوطنية عند الاقتضاء وبناء على الطلب. وتورد خطة التنمية المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة

للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية التي يتعين مواصلة تعزيز الشرطة الوطنية فيها، وهي التشريعات والتدريب والإدارة والانضباط والعمليات. وقد توقفت أنشطة الدعم التشغيلي التي تقدمها شرطة البعثة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وتلاها إعادة أفراد وحدة الشرطة المشكّلة وشرطة الأمم المتحدة إلى أوطانهم. ومن أجل المساعدة في تنفيذ هذه الخطة، واصل مستشارو شرطة الأمم المتحدة المدنيين تيسير نقل المهارات. وفيما يتعلق بالأمن وسيادة القانون، واصلت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين المعنيين، مساعدة الحكومة لكي تتوقف في إنشاء مؤسسات أمنية (عسكرية وشرطةية) ومؤسسات رقابة مدنية (وزارتا الدولة لشؤون الدفاع والأمن، والبرلمان الوطني، وديوان الرئيس، ومؤسسات المجتمع المدني). وقام فريق الاتصال العسكري برصد الحالة الأمنية العامة مع التركيز على المناطق الحدودية.

١٦ - وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، واصلت البعثة أداء دور في رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وفي توفير التدريب للشرطة الوطنية وقوات دفاع تيمور - ليشتي ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة وغيرها من المؤسسات التيمورية في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان والالتزامات المتصلة بها. وواصلت البعثة، على صعيد القطاع الأمني، تقديم الدعم لسلطات تيمور - ليشتي من خلال توفير المساعدة الفنية لتعزيز قدرات الرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية، بما فيها القوات العسكرية وقوات الشرطة، وآليات مساءلتها.

١٧ - وتضمنت افتراضات تخطيط الموارد تقديم الدعم للأنشطة البرنامجية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عندما تم الجزء الأكبر من خفض التدريجي للبعثة، وهي تعكس الدعم المتواصل المقدم للمؤسسات التيمورية في مجالات الحوكمة والعدالة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية. وبينما أعطيت الأولوية للمساعدة في كفالة مصداقية الانتخابات المقررة لعام ٢٠١٢ وشفافيتها، واصلت البعثة دعم مؤسسات الحوكمة الرئيسية مثل لجنة مكافحة الفساد ووزارة الإدارة العامة والإدارة الإقليمية ووزارة الدولة للنهوض بالمساواة. وساعدت البعثة أيضا الحكومة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، في التركيز على توجي نهج منسق إزاء تطوير قطاع العدالة، وفي تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية.

١٨ - وواصلت البعثة تقديم الدعم الإداري بفعالية وكفاءة لعناصرها خلال فترة الولاية مع التخطيط في الوقت نفسه للخفض التدريجي لأفراد البعثة وتنفيذ ذلك. وشملت أنشطة خفض التدريجي وفترة ما قبل التصفية أيضا تخطيط المواقع الإقليمية وإعادةها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بما في ذلك المركز الإقليمي لتقديم الدعم في بوكو في

٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وجميع المواقع التي تتقاسمها شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية في ديلي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (أعيد ما مجموعه ٤٧ موقعا إقليميا للحكومة)، واستخدام أجزاء كبيرة من التبرعات المعتمدة، وترتيب عودة وحدات الشرطة المشكلة والمعدات الخاصة بها إلى الوطن، وإعادة عنصر شرطة الأمم المتحدة، وإتمام أنشطة المشتريات، وحل القضايا العالقة في مجالات التمويل والمطالبات والمجالات القانونية واعتماد خطة للتصفية. وتم الاحتفاظ بأربع طائرات ذات أجنحة دوارة حتى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، وبطائرتين ذواتي أجنحة دوارة وطائرة ثابتة الجناحين حتى ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وكانت الطائرة الثابتة الجناحين، التي لم تكن مدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، لازمة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نظرا لأن البعثة لم يمكنها إنجاز العقد المقرر لخدمات الطوارئ، وهي خدمة أساسية في فترة الخفض التدريجي التي كان من المقرر أن يتم فيها عدد كبير من التحركات. واستخدم أسطول المركبات القائم والهاكل الأساسية الموجودة للاتصالات ومعدات تكنولوجيا المعلومات، وتم تجهيز المعدات التي تحدد نقلها إلى بعثات أخرى بغية شحنها. ولم يتم اقتناء معدات جديدة في فترة الميزانية إلا في حالات الضرورة التشغيلية.

١٩ - وواصلت البعثة التزامها بتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة من خلال برنامج "التخضير"، وذلك بخفض استهلاك الوقود، والرصد الدقيق لاستخدام مكيفات الهواء والإنارة واستنساخ الوثائق باستعمال وجهي الورقة.

٢٠ - وتم التشديد على دعم الموظفين الوطنيين فيما يتعلق بمواصلة مساهمهم الوظيفي بعد انتهاء ولاية البعثة. وأتيحت فرص للتدريب، كان معظمها داخل منطقة البعثة، من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين على البحث عن فرص عمل، ووزعت إعلانات الشواغر في المنظمات الأعضاء في فريق الأمم المتحدة القطري على موظفي البعثة.

٢١ - وتضمنت الأنشطة الرئيسية خلال فترة التصفية ما يلي: (أ) إعادة مجمعات البعثة المتبقية، بما في ذلك ثكنات أوبريغادو ٢، ومحطة مراقبة الحركة الجوية بالبعثة، ومجمع لوجستيات باليدي، ومخزن فورميتو، وساحتا التصرف في الممتلكات في تاسيتولا وفارول؛ (ب) وضع الصيغة النهائية، بالتشاور مع مقر الأمم المتحدة، لخطة التصرف في الأصول وتنفيذها، بما في ذلك وجهة الأصول المستهلكة وغير المستهلكة التي سيتم تحويلها إلى عمليات حفظ السلام الأخرى ومركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات، والتصرف في الأصول بالبيع التجاري بصورة كاملة مع الاحتفاظ بسجلات دقيقة (مثل الشهادات

وسندات البيع والصرف، وما إلى ذلك)؛ (ج) إجراء عمليات التفتيش المشتركة لمباني الحكومة التي تشغلها البعثة، وإضفاء الطابع الرسمي على تسليم الوثائق واستلامها، بما في ذلك شهادات تنظيف البيئة؛ (د) تحديث قاعدة بيانات الأصول التي تم نقلها/شحنها أو التبرع بها في الوقت المناسب وبصورة دقيقة، والاحتفاظ بالأدلة على مختلف الأساليب المعتمدة للتخلص من الأصول؛ (هـ) استمرار ترتيبات الدعم المقدم لفريق التحقيق في الجرائم الجسيمة؛ (و) الانتهاء من الإجراءات الإدارية، والمشتريات وشؤون الموظفين، والإجراءات القانونية والمالية ومهام التصفية المتبقية؛ (ز) تقديم تقارير التصفية المعتادة إلى الأمانة العامة ومركز الخدمات العالمي. وتتصرف البعثة في أصولها وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

٢٢ - وتجري إعادة جميع الموظفين الدوليين لأوطانهم تدريجيا وفقا لخطة خفض التدريجي والتصفية، حيث أُعيد الموظفون الفنيون (باستثناء فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة) وغالبية موظفي الدعم بحلول ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٢، عندما تم إنهاء خدمة جميع الموظفين الوطنيين تقريبا. ويجري تدريجيا طوال فترة التصفية، خفض أفراد البعثة المتبقين، الذين يقدر عددهم بـ ٩١ موظفا دوليا و ١٥ من متطوعي الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وخلال تلك الفترة، يقوم بمساعدة الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة نحو ١٦٩ متعاقدا وطنيا من الأفراد في تنفيذ مهام من قبيل جمع وإعداد المعدات للتصرف فيها، وإعداد المواقع وتسليمها، وتوفير الأمن في المرافق، وإنهاء إجراءات الموظفين والإجراءات المالية. والاستعانة بمتعاقدين تمكن الموظفين من استكمال إجراءات المغادرة وصرف معاشاتهم التقاعدية، مما يمنح المشرفين المرونة اللازمة لإنهاء خدمة المتعاقدين عند الانتهاء من مهامهم. وتم تخصيص اعتمادات لتكاليف انتهاء الخدمة وتعويضات إنهاء الخدمة التي تدفع وفقا للقواعد والأنظمة المعمول بها في حالات إنهاء خدمة الموظفين قبل انتهاء فترة عقودهم.

## جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٢٣ - لا تزال البعثة تحتفظ بعلاقتها مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات فيما يخص النقل والخدمات الأخرى وتلتزم منها الدعم في إنهاء البعثة، وبخاصة في تحديد المواد التي يمكن شحنها إلى المخازن التابعة لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات. وعلاوة على ذلك، للبعثة علاقات وثيقة بفريق الأمم المتحدة القطري في المنطقة، وتواصل مساعدة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها حيثما أمكن ذلك.

## دال - الشراكات وتنسيق الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٢٤ - تولى الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة، الذي يشغل أيضا منصب المنسق المقيم للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، كفالة توحيد أنشطة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وتنسيقها. وتواصل البعثة اتباع نهجها القائم على وحدة العمل في منظومة الأمم المتحدة ضمن الإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة. وقد أنشئت أفرقة عاملة مواضيعية للتنسيق واتخاذ القرارات على نحو مشترك في مجالات مثل الحكم الديمقراطي، والعدالة، والمسائل الجنسانية، والمساعدة الإنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاتصالات، والدعم التشغيلي. وتمشيا مع تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/67/312-S/2012/645)، دخلت البعثة في ترتيبات مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في المجالات ذات الأولوية المحددة في الإطار الاستراتيجي المتكامل، وهي تعزيز قدرة وأداء الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وتعزيز سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان، وتعزيز الحكم الديمقراطي.

٢٥ - وصدرت، في تموز/يوليه ٢٠١١، الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية (٢٠١١-٢٠٣٠)، التي تعزز دور الحكومة القيادي في تنسيق الجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وواصل النهج المتكامل لمنظومة الأمم المتحدة دعم المبادرات الإنمائية المنسقة والشفافة المتخذة بقيادة وطنية، بما في ذلك المبادرات التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

## هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٦ - تولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١  
الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون									
متطوعو الأمم المتحدة الجموع	موظفون الأمم الوطنية <sup>(١)</sup> الفرعي	الخدمة الميدانية الفرعي	ف-٣	ف-٥	ف-٤	مد-٢	أمين عام - أمين عام مساعد مد-١	وكيل أمين عام	الموظفون المدنيون
مكتب الممثل الخاص للأمين العام									
٨	-	٣	٥	٢	-	٢	-	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الحوكمة، والتنمية، وتنسيق الشؤون الإنسانية)									
٩	-	٥	٤	١	-	٢	-	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١	-	-	١	-	١	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(٢)</sup> للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
الجموع الفرعي									
١٠	-	٥	٥	١	١	٢	-	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (دعم القطاع الأمني وسيادة القانون) <sup>(٣)</sup>									
٦	١	٣	٢	-	-	١	-	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
مكتب رئيس الأركان									
٤	-	١	٣	١	١	-	١	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/ ٢٠١٣
قسم الشؤون القانونية									
٩	-	٤	٥	١	٢	٢	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١	-	-	١	-	-	١	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(٢)</sup> للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
الجموع الفرعي									
١٠	-	٤	٦	١	٢	٣	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
الجموع									
٣٨	١	١٦	٢١	٥	٤	٨	١	٣	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢

(أ) يشمل الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة من المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) تشمل وظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

### العنصر ١: العملية السياسية

٢٧ - ركزت البعثة، خلال فترة الإبقاء عليها، على مساعدة الرئيس والبرلمان والحكومة والسلطات الأخرى في تيمور - ليشتي على المضي في توطيد الديمقراطية والاستقرار على المدى الطويل وتشجيع المصالحة الوطنية. ولهذا الغرض، بذلت البعثة مساعيها الحميدة لدعم

جميع الأطراف في تيمور - ليشتي، ولا سيما الزعماء السياسيين، من أجل التعاون في معالجة القضايا السياسية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان، سعياً إلى إرساء الاستقرار والازدهار في البلد. وفي هذا الصدد، ساعدت البعثة في تهيئة الظروف الملائمة لكي يعمل كل من الرئيس والبرلمان والحكومة في شراكة مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي من أجل تلبية احتياجات السكان بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة. وشمل ذلك دعم بناء قدرات وسائل الإعلام الوطنية على أداء دورها فيما يتعلق بتعزيز الحكم الديمقراطي. وفي ضوء إغلاق البعثة، أُنتجت سلسلة مواد إعلامية لتعريف الجمهور التيموري والجمهور الدولي بما قامت به البعثة من عمل منذ عام ٢٠٠٦.

٢٨ - وبشكل خاص، ركزت البعثة على دعم المؤسسات التيمورية والمجتمع التيموري طوال فترة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أُجريت في عام ٢٠١٢. وكان إجراء الانتخابات وإنجازها سلمياً، بما في ذلك الانتقال إلى برلمان جديد منتخب يؤدي مهامه وحكومة ومعارضة، بمثابة مؤشر هام على أن تيمور - ليشتي في طريقها إلى إرساء الديمقراطية والاستقرار على المدى البعيد. وركزت جهود المساعي الحميدة التي بُذلت على مشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية مشاركة بناءة في العمليات الانتخابية وفي مرحلة ما بعد الانتخابات.

٢٩ - وقدمت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، الدعم من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشجعت على إقامة توازن أفضل بين الجنسين في الخدمة العامة، وعلى تشجيع مشاركة المرأة في العملية السياسية على جميع المستويات.

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجازات المتوقعة

١-١-١	توطيد الديمقراطية والاستقرار على المدى الطويل
١-١-١	إجراء انتخابات سلمية وقبول القادة السياسيين لنتائجها على نطاق واسع، والانتقال سلمياً لتشكيل حكومة جديدة وأحزاب معارضة. وتشجيع مشاركة المرأة ودعمها
٢-١-١	اعتماد البرلمان الوطني للميزانية التكميلية للدولة وبرنامج الحكومة لعام ٢٠١٢ من خلال إجراء مناقشات بناءة فيما بين أعضاء البرلمان ومن خلال عقد جلسات استماع؛ وضمان ممارسته لمهامه الرقابية

## النواتج

- نشر مواد تحليلية عن بيئة ما بعد الانتخابات، بما في ذلك مرحلة الانتقال إلى حكومة جديدة؛ وعن المناقشات المتعلقة بالميزانية والتشريعات، والحوادث الأمنية، ومراعاة المسائل الجنسانية؛ والمسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
- إسداء المشورة وبذل المساعي الحميدة من خلال اجتماعات دورية مع القادة الوطنيين ومؤسسات الدولة (بما في ذلك فريق البرلمانيات لتي مور - ليشتي ووزير الدولة المعني بالنهوض بالمساواة بين الجنسين)، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، للتشجيع على النهوض بالعملية الديمقراطية
- توفير تقارير رصد ومنتجات إعلامية ومنتجات إعلامية مطبوعة ومتعددة الوسائط، وتنظيم مناسبات خاصة عما قامت به البعثة من عمل منذ عام ٢٠٠٦ (بما في ذلك معرضان للصور في دبلي ونيويورك) وإسداء المشورة وتوفير مواد تدريبية وتوجيهية دعماً لبناء قدرات وسائل الإعلام الوطنية والمحلية

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- ٢-١ إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة الوطنية في ١-٢-١ تعامل الأحزاب السياسية مع الخلافات السياسية من خلال منابر وعمليات تتم الموافقة عليها بصورة ديمقراطية
- ٢-٢-١ استمرار الحكومة وديوان الرئيس في تنظيم الحوار بين الدولة والمجتمعات المحلية في دبلي والمقاطعات

## النواتج

- دعم القيادة الوطنية من خلال بذل المساعي الحميدة بشأن المسائل الحيوية التي تتعين تسويتها من خلال عمليات تعاونية وشاملة للجميع، بما في ذلك المسائل المتصلة بالحكومة والشفافية والاستقرار والأمن
- توفير مواد تحليلية عن العلاقات بين العناصر الفاعلة السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي

## العوامل الخارجية

- قبول العناصر الفاعلة السياسية والجمهور لنتائج انتخابات عام ٢٠١٢
- تشكيل الحكومة الجديدة وقبول الأحزاب السياسية والجمهور لها
- التزام جميع العناصر الفاعلة السياسية في تيمور - ليشتي، وخاصة القادة الوطنيين والأحزاب السياسية، بمعالجة القضايا الوطنية الحيوية من خلال عمليات ديمقراطية، واستمرار تعاملهم المطرد مع البعثة

- وجود عدد كاف من النساء القادرات على المشاركة في العمليات السياسية على جميع المستويات والراغبات في ذلك

## الجدول ٢

## الموارد البشرية: العنصر ١، العملية السياسية

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	عام - أمين عام مساعد مد-١	مد-٢ ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup> المتطوعون	المتطوعون الأمم المتحدة	المجموع		
									مكتب الشؤون السياسية
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٣	٣	١	٨	١٠	٣	٢١
مكتب الاتصالات والإعلام	-	-	٢	٣	٤	٩	٣٠	٤	٤٣
الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	-	-	-	١	-	-	١
المجموع الفرعي	-	١	٢	٣	٤	١٠	٣٠	٤	٤٤
وحدة التخطيط	-	-	١	-	-	١	-	-	١
وحدة أفضل الممارسات	-	-	-	١	-	١	١	-	٢
خلية التحليل المشتركة للبعثة	-	-	١	٢	٢	٥	-	١	٦
مركز العمليات المشتركة	-	-	١	-	١	٢	-	١	٣
المجموع	-	٢	٨	٩	٨	٢٧	٤١	٩	٧٧

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة من المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) تشمل وظيفة واحدة برتبة مد-١ ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

## العنصر ٢: قطاع الأمن وسيادة القانون

٣٠ - استأنفت الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي، في آذار/مارس ٢٠١١، الاضطلاع بمسؤولية ضبط الأمن، وشكل ذلك حدثا تاريخيا قام على إثره المراقبون من شرطة البعثة بزيادة التركيز على بناء القدرات. وتمشيا مع خطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي وخطة التنمية المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة، واصل أفراد شرطة البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، إسداء المشورة وتقديم التدريب إلى نظرائهم الوطنيين، وظلت شرطة البعثة مستعدة في الوقت نفسه لتقديم الدعم التنفيذي إلى الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حسب الضرورة وعند الطلب، وفقا للاتفاقات المبرمة بين البعثة وحكومة تيمور - ليشتي.

٣١ - ووفرت البعثة، ولا سيما وحدة دعم قطاع الأمن، المشورة التقنية لمساعدة مؤسسات القطاع الأمني في تحسين آليات الرقابة والمساءلة المدنية وتعزيز الإطار القانوني والقدرات المؤسسية.

٣٢ - وواصل فريق الاتصال العسكري رصد البيئة الأمنية في تيمور - ليشتي، ولا سيما المناطق الحدودية، عن طريق إقامة الاتصالات وتسيير الدوريات وعقد الاجتماعات. وأقام الفريق اتصالات مع قوات الدفاع التيمورية والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار.

٣٣ - وشجعت البعثة تعميم مراعاة حقوق الإنسان، كما قامت برصد المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان، والإبلاغ عنها والتوعية بها. وقدم المستشارون التقنيون المساعدة في بناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية في مجالات المساءلة، والعدالة الانتقالية، وتقديم التقارير بموجب المعاهدات، والعنف الجنسي والجنساني، وحماية الفئات الضعيفة. وواصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة أعمال التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩، كما واصل تزويد مكتب المدعي العام بجميع المواد والوثائق اللازمة للبت في تلك القضايا وفقا للقانون.

### مؤشرات الإنجاز

### الإنجازات المتوقعة

٢-١-١ إعادة تشكيل الشرطة الوطنية بالكامل

٢-١ الحفاظ على الأمن العام في تيمور - ليشتي

٢-١-٢ اكتساب الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي القدرة على أداء جميع مهام ضبط الأمن، بما فيها عمليات الشرطة، وحفظ النظام العام والأمن، والتصدي على نحو

ملائم لحالات الأزمات وفقاً لمبادئ حفظ الأمن بشكل ديمقراطي وفي إطار مجتمعي، واحترام حقوق الإنسان ضمن الإطار القانوني الذي يتيح ممارسة الرقابة المدنية ووجود نظام تآديبي داخلي فعال وآليات للمساءلة المالية وإدارة الموارد المالية واللوجستية إدارة فعالة من خلال نظام قيادة وتحكم يتسم بالكفاءة.

٢-١-٣ أداء آليات التأديب والمساءلة التأديبية الخاصة بالشرطة الوطنية لعملها

٢-١-٤ قيام الشرطة الوطنية بحفظ النظام العام والأمن خلال انتخابات عام ٢٠١٢ وفترة ما بعد الانتخابات، وحفاظها على حيادها واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية

## النواتج

- تقديم الدعم التنفيذي للشرطة الوطنية وإسداء المشورة إليها في أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢ من خلال وضع خطط عمليات مشتركة
- تسيير ما لا يقل عن ١ ٣٦٠ دورية مشتركة على مدى أربعة أشهر حتى ٣١ تشرين الأول/ديسمبر ٢٠١٢
- تقديم ٢٢٥ تقريراً أسبوعياً وشهرياً لرصد أداء الشرطة الوطنية وتقديم المشورة بشأنه على مدى فترة خمسة أشهر حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (عند توقف الأنشطة الفنية للبعثة)، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ خطة التنمية المشتركة
- تقديم الدعم وإسداء المشورة على مستوى العمليات إلى دائرة التحقيقات التابعة للشرطة الوطنية فيما يتعلق بالتعامل مع مسرح الجريمة وإجراء التحقيقات العدلية والتحقيق في الجرائم الجسيمة، وذلك من خلال تنظيم ١٥ دورة تدريبية على الأقل تشارك فيها عناصر الشرطة التي تصل أولاً إلى مسرح الجريمة، وتقديم المساعدة التوجيهية بشأن ١٠٠ تحقيق على الأقل في مسرح الجريمة، وتنظيم ١٣ دورة تدريبية متخصصة على الأقل في مجال علم الأدلة العدلية، و ٥ دورات تدريبية على الأقل في مجال إدارة الأدلة العدلية والعمل المختبري، تجرى في مكان العمل، وتنظيم ٣٠ دورة تدريبية على الأقل في مجال علم الأدلة العدلية لأجل المحققين، وما لا يقل عن ١٠ دورات عمل بشأن صياغة دليل العمليات، و ٥ دورات على الأقل بشأن مقياس المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ١٧٠٢٥

- إسداء المشورة التشغيلية وتقديم الدعم إلى دائرة التحقيقات التابعة للشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي في مجالات التعامل مع مسرح الجريمة وإجراء تحقيقات الطب الشرعي والتحقيق في الجرائم الجسيمة
- تقديم المشورة والمساعدة الفئيتين إلى الشرطة الوطنية في وضع خطط العمليات المعقدة (إدارة الأزمات، والجرائم العابرة للحدود الوطنية والجريمة المنظمة، وعصابات الشوارع، وجماعات فنون القتال) من خلال تنظيم ٣ حلقات عمل على الأقل بشأن إدارة الأزمات مخصصة لأفراد القيادة، وحلقة عمل واحدة مشتركة بين الوكالات بشأن الإدارة المتكاملة للحدود، وحلقتي عمل بشأن الحفارة المجتمعية مخصصتين لقادة المقاطعات ونوابهم ورؤساء العمليات
- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية من أجل تعزيز الرقابة الداخلية وآليات التأديب من خلال إنشاء مفتشية عامة من أجل وضع ما يلي: معايير التنظيم والإجراءات الخاصة بالمراجعة الداخلية؛ ومعايير الاختصاص والأداء المستمدة من المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية؛ وإطار لتقييم المخاطر وإدارة مراقبة النوعية؛ ونظام للرصد والتقييم (يشمل في جملة أمور ميدان الرقابة التأديبية) ويتم تنفيذ ذلك في المقاطعات الثلاث عشرة جميعها
- إسداء المشورة وتقديم الدعم في المجالين القانوني والسياساتي إلى وزير الدولة لشؤون الأمن وإلى القائد العام للشرطة الوطنية من خلال استعراض لإطار التشريعي ولإجراءات العمل الموحدة ولأوضاع السياسات القائمة الخاصة بالشرطة الوطنية، بما يتيح تحليلاً مقارناً مع أفضل الممارسات فيما يتعلق بمعايير ضبط الأمن
- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية من أجل تعزيز عمل وحدات الأشخاص الضعفاء من خلال تقديم دورات تدريبية لأجل ٧٩ من ضباط الشرطة في تلك الوحدات بشأن العنف المتري؛ وتنظيم دورة واحدة لتدريب المدربين لأجل ٥ من مدربي الأكاديمية بشأن العنف الجنساني؛ وتنظيم ٣ دورات لتدريب المدربين بشأن التحقيقات الجنائية مخصصة لوحدات الأشخاص الضعفاء وفقاً للبروتوكول المعتمد؛ وتنفيذ برنامج توجيهي بشأن إجراءات العمل الموحدة المتعلقة بالتحقيقات التي تجريها تلك الوحدات في المقاطعات الثلاث عشرة جميعها
- توفير ١٩ دورة لتدريب الشرطة الوطنية وتقديم المشورة والمساعدة لها في المجالات التنفيذية، بما فيها الأسلحة والمتفجرات، والحفارة المجتمعية، والحفارة البحرية، وحفظ النظام العام من خلال تنظيم دورات تدريب المدربين في مجالات الأسلحة والمتفجرات والحفارة البحرية وإدارة النظام العام (تغطي هذه المجالات كلها البروتوكول المعتمد)، وتنظيم ثلاث دورات تدريبية في مجال التخطيط الاستراتيجي بشأن حفارة المجتمعات المحلية لأجل موظفي قيادة الشرطة الوطنية
- تقديم المشورة والمساعدة والدعم الفني للشرطة الوطنية في مجالات إدارة أسطول المركبات وصيانته من خلال إنشاء ورش لصيانة أسطول مركبات الشرطة الوطنية؛ وتحسين/وضع قاعدة بيانات لإدارة

الأسطول؛ ووضع إجراءات استخدام الورش وإدارتها؛ ووضع نظام لإدارة المشتريات والمخزونات من قطع الغيار والمواد الاستهلاكية؛ وإسداء المشورة بشأن نظام مفضل لإدارة الوقود وشرائه

- إسداء المشورة الفنية وتقديم المساعدة إلى الشرطة الوطنية فيما يتعلق باستحداث تطبيقات خاصة بقواعد بيانات الموارد البشرية والأسلحة والتدريب، ونظام ناجع للقيود والحفظ حتى يتسنى تخزين ومعالجة واستعادة البيانات لأغراض التخطيط السليم للمسارات الوظيفية وللعمليات عن طريق التواصل اليومي مع نظراء الشرطة الوطنية بخصوص صيانة قاعدة بيانات الموارد البشرية ومراقبة نوعية البيانات؛ وتنظيم دورات لتجديد المعلومات كل شهر مدة كل منها أربع ساعات بشأن تطبيقات قاعدة البيانات لأجل الموظفين المشرفين على قاعدة بيانات الموارد البشرية؛ وتنظيم تدريب في مكان العمل للقائمين بإدارة قاعدة بيانات الموارد البشرية
- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية بشأن إدارة الميزانية وخدمات الشراء بفعالية وشفافية وفي الوقت المناسب من خلال إعداد وتنفيذ خطة لبناء القدرات المؤسسية تشمل تنظيم حلقات عمل سنوية لاستعراض النظم وتحسينها في مجالات الميزانية والإبلاغ المالي، والرصد المالي لقيادات المقاطعات، وإدارة الملفات والمحفوظات المالية من خلال ١٠ أنشطة تدريبية؛ وعقد ١٦ اجتماعاً مع مدير المالية والميزانية؛ وتقديم توجيهات يومية إلى ضباط الشرطة الوطنية فيما يتعلق بإجراءات الشراء؛ وإجراء ما لا يقل عن ٥ دورات تدريبية شهرية بشأن إجراءات الشراء تشمل تخطيط المشتريات، وصياغة بيانات طلبات العروض، وإجراءات طلبات العروض، وتقييمات العطاءات، والمفاوضات، وإدارة العقود (دورة تدريبية شاملة)
- إسداء المشورة التقنية إلى الشرطة الوطنية من خلال وضع مواد تدريبية وتوجيهية تخص ما لا يقل عن ٥ من وحدات الشرطة المتخصصة، بما فيها الخدمات الإدارية والتقنية
- تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية (ولا سيما نظم الإحالة والشبكات المنصوص عليها في القانون المتعلق بمكافحة العنف المترلي) في وظائف الشرطة الوطنية من خلال تنظيم ٥ دورات تدريبية في مجال التوعية الجنسانية، وتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في السياسات والتقارير والوثائق، وتقديم المساعدة إلى مراكز الاتصال المعنية بالمسائل الجنسانية
- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية عن طريق عقد أربعة اجتماعات مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل مواصلة بناء قدرات الشرطة الوطنية
- المشاركة في الاجتماعات التي تعقدها الشرطة الوطنية مع جهات مانحة محتملة ووضع خطط مشاريع مشتركة مع نظراء الشرطة الوطنية والتدريب في مجال إدارة المشاريع: (أ) عقد اجتماعات شهرية مع الشرطة الوطنية بشأن صياغة الأولويات؛ (ب) دعم الشرطة الوطنية في وضع وتنفيذ آلية للتنسيق بين الجهات المانحة تكون مكملة للخطة التي وضعتها الحكومة الجديدة للتنسيق العام بين الجهات

المانحة؛ (ج) الاتصال الفردي بالجهات المانحة والعمل المشترك من أجل بلورة أفكار مشاريع مع نظيرين على الأقل من نظراء الشرطة الوطنية؛ (هـ) مواصلة التدريب على إدارة المشاريع وتوفير التدريب المتقدم على إدارة المشاريع لقادة الشرطة الوطنية في المقاطعات الثلاث عشرة

- نجاح احتتام المشروع الرامي إلى تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الذي يشترك في تنفيذه كل من الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وشرطة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي. ويشتمل المشروع على ما لا يقل عن ١٠ أنشطة تدريبية في مجالات الانتخابات والانضباط، وتوفير المعدات وإدارة الأصول، وتحسين مرافق مختارة للشرطة في جميع أنحاء البلد. والترتيب الذي وضع لتنفيذ هذا المشروع هو الأول من نوعه في تيمور - ليشتي، وهو يكفل مساءلة النظراء الوطنيين وامتلاكهم لزام المشروع، ويفتح مجالاً جديداً للتعاون بين شرطة الأمم المتحدة والفريق القطري، ويتيح الفرصة لاستمرار أنشطة بناء القدرات بعد مغادرة شرطة الأمم المتحدة
- تنظيم عدد أقصاه ٤ دورات تدريبية لتنمية قدرات شاغلي المناصب الإدارية الوسطى في الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وتعزيز خبرات وحدة التخطيط الاستراتيجي في إدارة المشاريع والنظم المرتبطة بها

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجازات المتوقعة

٢-٢ الحفاظ على الاستقرار في تيمور - ليشتي	١-٢-٢ اكتساب وحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية القدرة من الناحية التشغيلية على القيام بدوريات على الحدود
٢-٢-٢ وجود حدود منبوعة وآمنة، حيث تعمل دوائر الجمارك والمهجرة وشرطة الحدود، والقوات المسلحة التيمورية والقوات المسلحة الإندونيسية، في جو من الوثام	
٣-٢-٢ اضطلاع المؤسسات الوطنية برصد ما يقع من حوادث والتصدي لها بصورة آنية ومنسقة وملائمة	

- تقديم ثلاث دورات تدريبية لضباط الاتصال، وتوفير المشورة والمساعدة لوحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية
- إجراء ٣٠٤١ دورية لضباط الاتصال العسكري، تشمل الاتصال بالسلطات المحلية في جميع المقاطعات
- تيسير عقد اجتماعات اتصال، حسب الاقتضاء، بين أجهزة أمن الحدود التيمورية والإندونيسية لتيسير تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمنازعات ترسيم الحدود

- عقد اجتماعات اتصال أسبوعية مع القوات المسلحة التيمورية ومع القوة الدولية لتحقيق الاستقرار

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٣-١ تنفيذ التشريعات والسياسات وخطط العمل المتعلقة بالأمن الوطني، التي تعرّف أدوار المؤسسات الأمنية وتحدد أطرها	٢-٣-٣ تعزيز قدرات القطاع الأمني في تيمور - ليشتي
٢-٣-٢ بدء عمل المؤسسات المعنية بمراقبة قطاع الأمن وتنظيمه وإدارته في العمل، على نحو يحترم حقوق الإنسان ويراعي تعميم المنظور الجنساني	

- تقديم التوجيه لعشرين من أفراد القوات المسلحة الوطنية التيمورية استعداداً لنشرهم في مقاطعات حدودية للعمل كضباط اتصال، وللمشاركين مستقبلاً في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام
- تقديم تدريب بشأن آليات الإشراف لأجل ٢٥ موظفاً في قلم سجل شركة الأمن الخاصة العاملين مع المديرية الوطنية لأمن المباني العامة
- تقديم الدعم لفائدة المديرية الوطنية لمنع نشوب النزاعات المجتمعية، بشأن وضع قواعد وسياسات وإجراءات للإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني
- تقديم تدريب لموظفي استقبال تنظيم للاتصالات في حالات الطوارئ لأجل ٢٠ موظفاً في المركز الوطني لعمليات الإنقاذ
- تقديم دورة تدريبية بشأن الرقابة المدنية وحقوق الإنسان والتوعية بالشؤون الجنسانية لأجل ٤٠ من واضعي مشاريع القوانين، والمحللين، وأعضاء اللجنة البرلمانية بآء (الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٤-١ معالجة قضايا الإفلات من العقاب عن جرائم سابقة، بما فيها الجرائم المحالة من لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ولجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة، ولجنة الحقيقة والصدقة	٢-٤-٤ إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان
٢-٤-٢ إثبات اثنتين من المؤسسات الوطنية الرئيسية (مكتب أمين العدالة وحقوق الإنسان، ووزارة العدل)	

قدرتها المهنية على الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بما في ذلك تقديم التقارير بموجب المعاهدات

٢-٤-٣ توطيد قدرات مؤسسات الدولة على معالجة قضايا حقوق الإنسان

٢-٤-٤ الانتهاء من التحقيقات في ١٠٢ من القضايا التي لم تُحسم والمتعلقة بالجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩

- تقديم المساعدة لمكتب المدعي العام لإنجاز جميع التحقيقات المفتوحة المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الجسيمة المرتكبة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بما فيها جرائم العنف الجنسي
- توفير تدريب لـ ٢٠ موظفاً في مكتب المدعي العام على استخدام محفوظات الجرائم الجسيمة وقاعدة بيانات التحقيقات في الجرائم الخطيرة
- تقديم الدعم لأمين العدالة وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتحقيقات وأنشطة الرصد والدعوة، والاستعراض الدوري الشامل وآليات تقديم التقارير بموجب المعاهدات
- تقديم الدعم لوزارة العدل فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل وآليات تقديم التقارير لهيئات المعاهدات، عن طريق التدريب وتقديم المساعدة التقنية
- تنفيذ نظم رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك رصد حالة الفئات الضعيفة (المحتجزون والأحداث والنساء والأطفال)، من خلال القيام بزيارات لمرافق الاحتجاز، وإجراء مقابلات مع الضحايا والشهود، وتقديم تقارير عن هذه الأنشطة
- تقديم الدعم لوزارة التعليم، والقوات المسلحة التيمورية، والشرطة الوطنية، لتعميم المناهج المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال متابعة قضايا العنف الأسري في أقسام الشرطة ومكاتب المدعي العام والمحاكم وتقديم التقارير والتدريب
- تقديم الدعم للجنة الوطنية لحقوق الطفل في رصد حقوق الطفل وإعداد التقارير الوطنية عنها وحمايتها وتعزيزها، من خلال متابعة قضايا العنف الأسري في أقسام الشرطة ومكاتب المدعين العامين والمحاكم وتقديم التقارير والتدريب

- رصد وضع القضايا المتبقية الموصى بمحاكمة مرتكبيها أمام لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة، والإبلاغ عن ذلك
- تقديم الدعم للبرلمان فيما يتعلق بالتعويضات، بما في ذلك نشر القوانين وتقديم التدريب، ودعم رابطات الضحايا، من خلال عقد دورات للتدريب والمساعدة التقنية

### العوامل الخارجية

- شيوع الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي
- قيام حكومة تيمور - ليشتي برصد ميزانية كافية للاحتياجات اللوجستية للشرطة الوطنية
- استمرار التزام القوات المسلحة التيمورية/وزير الدولة المعني بالدفاع، والشرطة الوطنية/وزير الدولة المعني بالأمن بتوفير التدريب لضباطهما في مجال حقوق الإنسان

### الجدول ٣

#### الموارد البشرية: العنصر ٢ - القطاع الأمني وسيادة القانون

الجموع	الفئة
	أولاً - المراقبون العسكريون
٣٤	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
	ثانياً - الوحدات العسكرية
	ثالثاً - شرطة الأمم المتحدة
٧٩٠	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
	رابعاً - وحدات الشرطة المشكّلة
٤٩٠	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣

#### الموظفون الدوليون

خامساً - الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>	المتطوعون	الجموع
قسم دعم قطاع الأمن									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	٥	٢	١	٨	٧	-	١٥
مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	١	٥	٥	٢	١٣	٢٩	٤	٤٦
فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	٣	١٩	٤	٢٦	٣٢	-	٥٨

الموظفون الدوليون									
خامساً - الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>	المتطوعون <sup>(ب)</sup>	المجموع
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٣	٨	١٣	١	٢٥	٣٥٧	-	٣٨٢
الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٢	٢	-	٤	-	-	٤
المجموع الفرعي	-	٣	١٠	١٥	١	٢٩	٣٥٧	-	٣٨٦
مكتب كبير ضباط الاتصال العسكري	-	-	١	-	١	٢	٧	-	٩
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	-	١	٢	٧	-	٩
الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	٢	-	٢
المجموع الفرعي	-	-	١	-	١	٢	٩	-	١١
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون	-	٤	٢٤	٤١	٩	٧٨	٤٣٤	٤	٥١٦
المجموع (أولاً - خامساً)	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨٣٠
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨٣٠

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) تشمل ٦ وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة كما يلي: وظيفتان برتبة ف-٤، ووظيفتان برتبة ف-٣، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة الوطنية مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

## العنصر ٢ - القطاع الأمني وسيادة القانون

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٤-٤-٤ اكتمال التحقيقات في ٤٢ من القضايا التي لم تُحسم والمتعلقة بالجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩	٢-٤-٤ إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان

## النواتج

- تقديم المساعدة لمكتب المدعي العام لإنجاز جميع التحقيقات المفتوحة المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الجسيمة المرتكبة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بما فيها جرائم العنف الجنسي
- توفير تدريب لـ ٢٠ موظفاً في مكتب المدعي العام على استخدام محفوظات الجرائم الجسيمة وقاعدة بيانات التحقيقات في الجرائم الخطيرة

## الجدول ٤

## الموارد البشرية: العنصر ٢، القطاع الأمني وسيادة القانون

الموظفون الدوليون		المتطوعون		الموظفون المدنيون	
وكيل أمين	عام - أمين	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة المجموع
عام مساعد	مد-١	ف-٤	ف-٢	الميدانية الفرعي	الموظفون المدنيون
					المتطوعون
					الأمم المتحدة
					المجموع
					فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة
					النشر في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
					المجموع
					النشر المقترح في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

## العنصر ٣: الحوكمة والعدالة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية

٣٤ - واصلت البعثة دعم الآليات التي تعزز المشاركة المدنية في العمليات السياسية وجهود الحكومة المبذولة لتعزيز المؤسسات التي لها وظائف في مجالي الرقابة والمساءلة وهي البرلمان الوطني، ولجنة مكافحة الفساد، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإعلامية. وواصلت البعثة تقديم الدعم، بناءً على طلب الحكومة، إلى عمليات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية لعام ٢٠١٢، وإلى عملية نقل السلطة إلى الحكومة المنتخبة حديثاً بتقديم المساعدة لضمان توطيد السلام والاستقرار في الأجل الطويل.

٣٥ - وقدمت البعثة المساعدة والمشورة القانونيتين للفاعلين الرئيسيين في النظام القضائي، ولا سيما فيما يتعلق بالعدل بين الجنسين وقضاء الأحداث والسجون. وواصلت البعثة مساعدتها للسلطات التيمورية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة، إلى جانب التوصيات الواردة في التقييم الشامل المستقل للاحتياجات. وانصب التركيز بشكل خاص على اتباع نهج منسق إزاء تطوير قطاع العدالة مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٣٦ - وواصلت البعثة، بالتنسيق مع الفريق القطري والحكومة وشركاء التنمية، رصد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي. وكانت المؤشرات الرئيسية تتعلق بتشغيل الشباب، والمساواة بين الجنسين، والأهداف الإنمائية للألفية، والحكومة الاقتصادية، والتنمية المالية.

٣٧ - وقدمت البعثة، إلى جانب الفريق القطري، المشورة التقنية وفي مجال السياسات إلى المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية. وساعدت البعثة الحكومة، بالتعاون مع البنك الدولي، في صياغة الأولويات المنبثقة عن الخطة، عن طريق تشجيع جهود التنسيق فيما بين الوزارات والمساعدة المتسقة المقدمة من شركاء التنمية. ودعمت البعثة اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - ودعمت البعثة أيضا جهود الفريق القطري والشركاء الدوليين الآخرين في بناء قدرات المؤسسات الوطنية في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها.

٣٩ - ووجه تركيز البعثة إلى تنمية القدرات الوطنية، في إطار التسليم التدريجي لمهامها، حيثما أمكن، إلى الحكومة أو فريق الأمم المتحدة القطري أو شركاء التنمية.

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجازات المتوقعة

٣-١-١ إحراز تقدم نحو إقامة مؤسسات وطنية وحكومية ديمقراطية قادرة على البقاء  
٣-١-١ توافر القدرة لدى الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات واللجنة الوطنية للانتخابات لقيادة عملية انتخابات نزيهة ومعالجته أي شكاوى انتخابية

٣-١-٢ توافر قدرات أكبر لدى لجنة مكافحة الفساد على التحقيق في قضايا الفساد، وتوليها تيسير وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد من خلال عقد مشاورات مع جميع الجهات المعنية على الصعيد الوطني

٣-١-٣ توطد الإطار القطري للشفافية والمساءلة نتيجة لتحسن آليات الرقابة وأنشطة الإبلاغ ومشاركة المجتمع المدني

٣-١-٤ توافر آليات للحوار، من قبيل المحافل العامة، فيما بين منظمات المجتمع المدني والهيئات السيادية: البرلمان والحكومة والجهاز القضائي والرئاسة

٣-١-٥ توافر نظام معلومات فعال لإدارة شؤون الموظفين لدى لجنة الخدمة المدنية

## النواتج

- إسداء المشورة، بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى الهيئات المعنية بإدارة الانتخابات (الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات واللجنة الوطنية للانتخابات)، بشأن عملية إدارة وتنظيم ومراقبة الانتخابات البرلمانية، من خلال ١٣٠ من متطوعي الأمم المتحدة و ١٠ استشاريين انتخابيين يعملون مباشرة مع نظرائهم الوطنيين فيما يتعلق بالدعم الانتخابي. وتوفير التوجيه اليومي وإسداء المشورة من خلال استشاريين تقنيين يعملون مباشرة مع نظرائهم الوطنيين فيما يتعلق بالدورة الانتخابية
- تقديم الدعم للجنة الوطنية للانتخابات بشأن الترتيب الوطنية بعد الانتخابات، بالتشارك مع البرنامج الإنمائي، عن طريق إسداء المشورة بشأن تخطيط وتنفيذ اجتماعات التوعية المجتمعية والمساعدة في تصميم وتوزيع الملصقات وترتيب اللقاءات المجتمعية وإجراء الاستقصاءات التي تستطلع آراء المعنيين
- تقديم المشورة والتوجيهات التقنية والقانونية إلى لجنة مكافحة الفساد، بالتشارك مع البرنامج الإنمائي، من أجل وضع استراتيجية لمكافحة الفساد، بما في ذلك متابعة التوصيات المتعلقة بتنفيذ الالتزامات التعاهدية الناشئة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية عن طريق استشاري دولي واثنين من الموظفين الفنيين الوطنيين من أجل إنشاء نقابة للمحاسبين ونقابة للمهندسين في تيمور - ليشتي من خلال ترتيب زيارتهم للنقابات المهنية المماثلة في ماليزيا ودعوة خبراء من ماليزيا
- تعزيز منتديات الحكم الديمقراطي التي يستطيع فيها المواطنون والقادة والسلطات الحكومية التفاعل على الصعيدين الوطني والمحلي مع منظمات المجتمع المدني بشأن السياسات الجاري إعدادها أو البرامج الجاري تنفيذها
- تيسير وتنسيق تفاعل المجتمع المدني مع الأمم المتحدة عن طريق اجتماعات ربع سنوية مع اللجنة الاستشارية لشؤون المجتمع المدني، تتشارك البعثة في رئاستها مع المدير التنفيذي لمنتدى المنظمات غير الحكومية، وهو المنظمة الجامعة لمنظمات المجتمع المدني في تيمور - ليشتي
- نشر التقارير الشهرية عن الحكم، بما في ذلك التقارير الشهرية عن الحكم المحلي وتقديم المساعدة عن طريق استشاري تقني من موظفي البعثة الدوليين واثنين من الموظفين الفنيين الوطنيين من أجل إنشاء فرقة عمل في وزارة إدارة شؤون الدولة وجهات تنسيق في جميع المقاطعات من خلال توفير التدريب في مكان العمل على إصدار تقارير الحكم المحلية الشهرية
- بناء قدرات موظفي المقاطعات الفرعية والقرى في مجال إدارة المكاتب ودعم عمل نظم الإدارة المحلية عن طريق ١٧ دورة تدريبية للموظفين الإداريين في الأقسام الفرعية للمقاطعات الفرعية في البلديات

(suco) والضيعات (aldeia) في مجال إدارة المكاتب، وتحضير وتيسير ١٧ اجتماعاً، وإبلاغ رؤساء المجالس الفرعية والبلدات (suco) عن الاحتياجات والدعم الإجمالي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٣-٢-١ قيام وزارة العدل بإنشاء آليات فعالة للمساءلة، بما في ذلك وضع مدونة قواعد سلوك القضاة والمدعين العامين واستعراضها وتنفيذها	٣-٢ تعزيز قدرات قطاع العدالة في تيمور - ليشتي
٣-٢-٢ إحراز السلطات الوطنية تقدماً في تنفيذ التشريعات الرئيسية، ومن بينها القانون الجنائي، وقانون مكافحة العنف الأسري، والقانون المدني	
٣-٢-٣ مواصلة الحكومة إحراز التقدم فيما يتعلق بالخطوة الاستراتيجية لقطاع العدالة، والتوصيات الواردة في التقييم الشامل المستقل للاحتياجات، بما في ذلك برامج إعادة الإدماج من أجل تعزيز نظم السجون	
٣-٢-٤ حدوث زيادة تدريجية في عدد القضايا التي ينظر فيها في إطار النظام القانوني، مع التركيز على القضايا التي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي، وانخفاض عام في عدد القضايا التي لم يبت فيها بعد	
٣-٢-٥ قيام الشركاء والأطراف المعنية في قطاع العدالة بتنسيق جهود تطوير القطاع	

- توفير تنمية القدرات عن طريق المشورة التقنية والمواد التوجيهية وبرنامج تدريبي لوزارة العدل، والمدعين العامين الوطنيين، وأعضاء البرلمان، وسائر الفاعلين المعنيين بالعدالة في مجالات متخصصة
- تقديم الخبرة التقنية من خلال التعليقات والتوصيات المتعلقة بتنفيذ التشريعات الرئيسية، بما في ذلك الدعوة إلى إعداد مدونة لقواعد سلوك القضاة والمدعين العامين ودعم إعدادها
- تقديم الدعم لوزارة العدل من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنساني ووضع سياسات العدل بين الجنسين، بما في ذلك إنشاء وحدة للأدلة العادلة
- تقديم الدعم من أجل إنشاء نقابة المحامين الوطنية في تيمور - ليشتي وتقوية المساعدة القانونية عن طريق التدريب وحلقات العمل وأنشطة التوعية
- تيسير دعم آلية التنسيق بين المانحين في قطاع العدل التي تقودها الحكومة، عن طريق إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم التنسيقي

- إسداء المشورة بشأن وضع سياسات تهدف لتعزيز إعادة إدماج السجناء، والمساعدة على إنشاء آلية لتقديم الشكاوى، ووضع إجراءات لمراقبة السجناء
- تقديم تقييمات تقنية وسياساتية للإصلاحات إلى سلطات إدارة السجون، بما في ذلك الدليل الإرشادي للأمم المتحدة بشأن دعم السجون وبرامجها لتوعية السجناء بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- تقديم المساعدة والدعم للحكومة لتحسين الخدمات التي توفرها الإصلاحات عن طريق التخطيط والتحليل الفعالين للسجون، وتنسيق الجهود بين الجهات المعنية والشركاء، بما في ذلك المديرية الوطنية لمرافق السجون والبرنامج الإنمائي واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل إنشاء مرافق جديدة
- القيام بأنشطة توعية تركز على دور الفاعلين في مجال العدالة الرسمية عن طريق بث ١٧ برنامجا إذاعيا، يُكملها بث حوار إذاعي مباشر لمدة ٦٠ دقيقة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٣-٣-١ قيام الحكومة بإعداد أدوات لتخصيص ميزانية الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية (٢٠١١-٢٠٣٠) ورصد تنفيذها	٣-٣ إحراز تقدم في مجالي الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعدل
٣-٣-٢ قيام الحكومة بوضع سياسات من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعدل، وتنمية القطاع الخاص، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقديم المساعدة إلى الحكومة في وضع سياسات تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعدل، والحد من بطالة الشباب، والحد من الاعتماد على عائدات قطاع النفط، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية</li> <li>• تيسير إنشاء الحكومة لآلية ناجعة تخلف برنامج الأولويات الوطنية، وتعزيز فعالية المعونة من خلال التنسيق بين الوزارات، والتعاون مع البنك الدولي والشركاء المعنيين</li> </ul>

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٣-٤-١ قدرة لجان إدارة الكوارث في المقاطعات على أداء مهامها	٣-٤ تحسن إدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث، مع التركيز على التأهب لمواجهة الطوارئ والتصدي للكوارث الطبيعية

## الإجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

٣-٤-٢ تعاون المديرية الوطنية لإدارة الكوارث مع المديرية الوطنية للحماية المدنية والشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية على القيام بالأنشطة المتعلقة بتحليل المخاطر والتأهب لها

٣-٤-٣ قيام آليات التعاون المدني - العسكري بتقديم الدعم الكافي للمسعى التي تقودها الحكومة من أجل التصدي للكوارث الطبيعية

## النواتج

- تحديث خطة الطوارئ استناداً إلى تحليل المخاطر المتعددة الأخطار بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، والمديرية الوطنية لإدارة الكوارث، والمديرية الوطنية للحماية المدنية، والشرطة الوطنية، والقوات المسلحة التيمورية، والموظفين الفنيين من مختلف الوزارات المعنية
- إسداء المشورة التقنية، من خلال اجتماعات كل شهرين وحلقة عمل، إلى المديرية الوطنية لإدارة الكوارث بشأن إعداد مشروع ميزانيتها، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة العامل المعني بإدارة المخاطر الذي يرأسه ويديره البرنامج الإنمائي

## العوامل الخارجية

بدء تنفيذ خطة التنمية الوطنية الاستراتيجية وتضمين الميزانية السنوية الأولويات المحددة في الخطة؛ وإحراز الحكومة تقدماً على صعيد الهيكل المؤسسي العام لإدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث

## الجدول ٥

## الموارد البشرية: العنصر ٣، الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية

## الموظفون الدوليون

موظفون المدنيون	أمين عام مساعد		أمين عام		مدير		مساعد مدير		موظفون		متطوعو الأمم المتحدة <sup>(٢)</sup>	المجموع
	مد-١	مد-٢	ف-٥	ف-٣	المدنية	الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>	المجموع				
	١	٤	١	١	٢	٨	١٢	١٣٣	١٥٣			
	-	-	٥	٤	٣	١٢	١٠	-	٢٢			

## مكتب دعم الحوكمة الديمقراطية

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	١	٤	١	٢	٨	١٢	١٣٣	١٥٣
الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(٣)</sup> للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	٥	٤	٣	١٢	١٠	-	٢٢

الموظفون الدوليون										
الموظفون المدنيون	مساعد	مد-١	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>	الموظفون الأمم المتحدة <sup>(٢)</sup>	متطوعو	وكيل
										أمين عام
المجموع الفرعي										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢										
		١	٩	٥	٥	٥	٢٠	٢٢	١٣٣	١٧٥
وحدة الشؤون الجنسانية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢										
		-	١	-	-	-	١	٢	-	٣
وحدة الشؤون الإنسانية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢										
		-	١	-	-	-	١	١	-	٢
قسم دعم إقامة العدل										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢										
		-	٥	-	-	-	٥	٤	١	١٠
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢										
		١	١٦	٥	٥	٥	٢٧	٢٩	١٣٤	١٩٠

(أ) تشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

(ب) موكلة من المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) تشمل ٢٢ وظيفة مؤقتة تتألف من وظيفة برتبة ف-٣، و ٥ موظفين فنيين وطنيين، و ٣ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة مدرجة في الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، و ٥ وظائف برتبة ف-٤، و ٣ وظائف برتبة ف-٣، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية مدرجة في الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ووظيفتين لموظفين فنيين مدرجتين في الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

(د) تشمل ١٢٦ وظيفة مدرجة في الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، و ٥ وظائف مدرجة في الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ١٣٩ وظيفة ترصد لها اعتمادات في الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

#### العنصر ٤: الدعم

٤٠ - خلال فترة الولاية، قدّم عنصر الدعم بالبعثة خدمات لوجستية وأمنية ذات فعالية وكفاءة للمساعدة على تنفيذ الولاية الموكلة إلى البعثة. وقدّم الدعم للقوام البالغ متوسطه ٢٣ مراقبا عسكريا و ٥٤٢ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٣٩٧ فردا من أفراد الشرطة المشكّلة، و ٢٨٤ موظفا دوليا، و ٦٩٠ موظفا وطنيا، و ١٦٢ من متطوعي الأمم المتحدة. وتُنفَّذت عمليات البعثة انطلاقا من المقر في ديلي، ومن المراكز الإقليمية في بوكاو، وأويكوسي، وسواي، وماليانا، ومن أماكن العمل التي تتقاسمها البعثة مع الشرطة الوطنية

وشرطة الأمم المتحدة في جميع المقاطعات البالغ عددها ١٣ مقاطعة، وكذلك انطلاقاً من مكتب الدعم في داروين، بأستراليا.

٤١ - وركز هذا العنصر على تقديم الخدمات وفقاً للمعايير المطلوبة، وفي أوانها وبأقل تكاليف ممكنة، وذلك دعماً للبعثة، والفريق القطري، والجهات الفاعلة الوطنية بهدف المساعدة على إنجاز ولاية البعثة. وشملت أولويات العنصر أمن الموظفين وسلامتهم، وتقديم الدعم اللوجستي من أجل بناء القدرات الوطنية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وتقديم المساعدة على تنفيذ الخطة المشتركة للمرحلة الانتقالية.

٤٢ - وإضافة إلى مواصلة تقديم الدعم لمختلف عناصر البعثة، قام عنصر دعم البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالتخطيط لخفض قوام البعثة الإداري واللوجستي تدريجياً وتنفيذ هذه العملية، بما في ذلك خفض عدد موظفي البعثة، وإعادة المعدات ووحدة الشرطة المشكّلة إلى بلدانها الأصلية، وتسليم المواقع الإقليمية، كما أعدّ خطة للتصرف في الأصول، وخطة للتصفية.

٤٣ - ولم يطرأ أي تغيير على مواقع العمل الرئيسية لعنصر دعم البعثة طوال فترة الولاية. وقامت أقسام الدعم بإدارة العقود وترتيبات الدعم مما أتاح مواصلة العمليات الجارية.

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجازات المتوقعة

٤-١-٤ توفير الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة ٤-١-٤ النجاح في دعم الانتخابات على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة

٤-١-٤ ٢-١-٤ اكتمال خطة السحب التدريجي لموظفي جميع عناصر البعثة

٤-١-٤ ٣-١-٤ انتقال المسؤولية عن ٤٩ موقعا من المواقع التي تتقاسمها شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية واحتياجات الدعم المتصلة بها إلى الشرطة الوطنية

٤-١-٤ ٤-١-٤ اكتمال خطة التصفية

٤-١-٤ ٥-١-٤ توافر فرص تدريب متنوعة أمام الموظفين الوطنيين العاملين في البعثة، سواء كان ذلك داخل البعثة أو خارجها

## النواتج

## الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- إعادة ٣٤ مراقبا عسكريا و ٧٩٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٤٩٠ من أفراد الشرطة المشكّلة إلى أوطانهم
- التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن معدات الدعم اللوجستي الذاتي التي يستخدمها الأفراد العسكريون وأفراد قوات الشرطة، ورصد تلك المعدات والتفتيش عليها
- تخزين وتوزيع ٣٣ طنا من حصص الإعاشة شهريا، و ٦ ٥٠٠ حصة إعاشة ميدانية، و ٩٠ ٠٠٠ لتر من الماء للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكّلة في ٤ مواقع
- إدارة شؤون ما متوسطه ١ ١٤٧ موظفا مدنيا، من بينهم ٢٨٤ موظفا دوليا و ٦٩٠ موظفا وطنيا و ١٦٢ من متطوعي الأمم المتحدة
- إعادة ٢٣٦ موظفا دوليا (من بينهم ١٥ موظفا يشغلون وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة) و ٢٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة إلى أوطانهم وإنهاء خدمة موظفين وطنيين (من بينهم ٨ موظفين يشغلون وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة)
- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجّه إلى جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب، والوقاية، والرصد، والإجراءات التأديبية

## المرافق والهياكل الأساسية

- صيانة وترميم ٤ مواقع تشغيلها وحدات الشرطة المشكّلة (من بينها موقع مشغول على أساس الدعم الذاتي يتطلب إصلاحات طفيفة قبل تسليمه إلى الحكومة)، و ٥ مواقع تشغيلها وحدات شرطة الحدود (عدا المواقع الثلاثة التي تم تسليمها من قبل)، و ٤١ موقعا تشغيلها شرطة الأمم المتحدة (عدا المباني الستة التي تم تسليمها من قبل)، و ٤ مراكز دعم إقليمية و ١١ من مباني الأمم المتحدة (عدا المباني الستة التي تم تسليمها من قبل) في ٦٨ موقعا، وتسليم ٦٠ بناية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
- تزويد كافة المباني بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك جمع مياه المجاريير والنفايات والتخلص منها
- صيانة وتشغيل محطتين لمعالجة المياه المستعملة في موقعين اثنين
- تشغيل وصيانة ١١٨ مولدا كهربائيا تملكها الأمم المتحدة و ٢٣ مولدا تملكها الوحدات في ٥٦ موقعا (عدا الموقعين اللذين تم تسليمهما من قبل إلى الحكومة)

- صيانة وتصليح مهبط للطائرات في ديلي
- صيانة ٦٩ مهبطا للطائرات العمودية في ٦٩ موقعا

### النقل البري

- تشغيل وصيانة ٦٩٣ مركبة تملكها الأمم المتحدة، من بينها ٤ مركبات مدرعة، ومركبات تملكها الوحدات في ورشة لتصليح المركبات في ديلي و ٤ ورش في المراكز الإقليمية
- توفير إمدادات قدرها ٧٤٦ ٧٠٢ لترا من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري
- توفير خدمات نقل يومية، لمدة ٥ أيام في الأسبوع، لما متوسطه ٢٥٠ من موظفي الأمم المتحدة في اليوم الواحد من أماكن إقامتهم إلى منطقة البعثة

### النقل الجوي

- تشغيل وصيانة ٤ طائرات عمودية وطائرة واحدة ثابتة الجناحين في منطقة البعثة في مطار ديلي، بما في ذلك لتوفير خدمات الإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي. وتم تقليص عدد الطائرات العمودية إلى اثنتين فقط بعد انتهاء الدورة الانتخابية
- توفير ٣٥٦ ١٢٠ مليون لتر من البترين والزيوت ومواد التشحيم للعمليات الجوية

### الاتصالات

- دعم وصيانة شبكة للاتصالات عبر الأقمار الصناعية تتكون من محطة أرضية مركزية، و ١٦ محطة ساتيلية طرفية صغيرة جدا (VSAT)، و ٢٢ مقسما هاتفيا، و ١٧ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و ٢٥ شبكة لاسلكية رقمية ضيقة النطاق للاتصال عبر الفاكس والفيديو وإرسال البيانات
- دعم وصيانة محطة إرسال إذاعي تبث على موجات متوسطة ومرافق للإنتاج الإذاعي

### تكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة ٣٦ خادوما ماديا، و ٥٦ خادوما على الإنترنت، و ٢ ٥٦٠ جهازا حاسوبيا، و ٣٧٢ تابعة موصولة بالشبكة، و ٦١ جهاز إرسال رقمي في ١٤ موقعا
- دعم وصيانة ٢ ٥٠٠ حساب من حسابات البريد الإلكتروني
- توفير خدمات الدعم والصيانة لخمس شبكات محلية لاسلكية
- صيانة المحفوظات الإلكترونية للبعثة من الصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو والإذاعة وأصولها من مواد الاتصالات المطبوعة

## الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة مرفق طبي معزز (من المستوى الأول الممتاز) في واحد من المواقع، بالإضافة إلى ٨ مستويات في ٥ مواقع لفائدة جميع أفراد البعثة وموظفي فريق الأمم المتحدة القطري
- مواصلة ترتيبات الإحلاء برا وجوا على صعيد منطقة البعثة برمتها لخدمة جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك الإحلاء إلى مستشفيات من المستوى الثالث في موقعين
- تشغيل وصيانة المرافق المخصصة للاستشارات والفحوص الطبية الطوعية والسرية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد البعثة
- تنفيذ برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لفائدة جميع أفراد البعثة، بما في ذلك عن طريق الأقران

## الأمن

- توفير خدمات أمنية في جميع أنحاء منطقة البعثة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع
- توفير حماية مباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيحي المستوى
- إجراء تقييم أمني لجميع المواقع التابعة للبعثة، بما في ذلك استقصاءات سكنية لجميع أماكن الإقامة المعنية
- تنظيم دورات إعلامية للتوعية بالمسائل الأمنية، وخطط للطوارئ، وتدريبات تمهيدية للتأهب لمواجهة الحرائق لفائدة جميع أفراد البعثة

## التدريب

- إتمام برنامج البعثة المتعلق ببناء قدرات الموظفين الوطنيين من خلال توفير فرص تدريب لـ ٦٩٩ موظفا وطنيا في إطار هذا البرنامج

## مسائل أخرى

- تقديم المشورة التقنية والتوجيه التقني للعناصر الفنية بشأن التخطيط للاتصالات وتنفيذ هذه الخطط
- إعداد خطة لتصفية البعثة

الجدول ٦  
الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الموظفون الدوليون								
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	-	١	٢	٢	٦
قسم الأمن	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٦	٣٢	٧٠	-	١٠٨
شعبة دعم البعثة مكتب رئيس دعم البعثة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	٣	٤	٥	٩	٣	٢٥
المكاتب الإدارية الإقليمية	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٣	٣	٤	-	١٠
الخدمات الإدارية	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٧	١٥	٤١	٩٦	٤٧	٢٠٦
خدمات الدعم المتكامل	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٨	١٤	٧٣	٢٣٧	٦٩	٤٠١
المجموع	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	٢٠	٤٢	١٥٥	٢١٨	١٢٢	٧٥٩

(أ) تشمل فئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

العنصر ٤: الدعم (فترة التصفية)

٤٤ - عقب فترة التخفيض التدريجي لقوام البعثة التي انتهت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مع انتهاء ولاية البعثة، يقوم فريق التصفية حالياً بتنفيذ خطة تصفية البعثة ومدتها ستة أشهر. ونظراً إلى إغلاق جميع المواقع الإقليمية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وكذلك مكتب داروين للاتصال، تجري عملية التصفية في ديلي. وتنقسم عملية التصفية إلى مرحلتين: حيث ستُنفَّذ خلال الأشهر الثلاثة الأولى الخطة الأولية للتصرف في أصول البعثة،

وبعد ذلك يرتقب أن تُكْمِل البعثة الجانب الإداري المتبقي لعملية التصفية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣ بالاعتماد على فريق أصغر حجما بكثير. أما موظفو دعم فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة، فسيواصلون عملهم في البعثة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٣. وخلال تلك الفترة، ستتواصل الاتصالات المعتادة مع حكومة تيمور - ليشتي.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٤-١ اكتمال سجلات تسليم المواقع بحيث تشمل الشهادات البيئية	١-٤ اكتمال التصفية الإدارية للبعثة بفعالية وكفاءة
٢-١-٤ تنفيذ الخطة المتفق عليها للتصرف في الأصول	
٣-١-٤ إغلاق ملفات المطالبات الموجهة إلى البعثة، المنازعات القانونية، وإنهاء أنشطة الشراء والأنشطة المالية	

## النواتج

### الموظفون المدنيون

- إدارة شؤون فريق التصفية والدعم الذي يشمل عددا من الموظفين يصل إلى ٧٢ موظفا دوليا، و ٦ موظفين وطنيين، و ١٥ من متطوعي الأمم المتحدة، وعددا يصل إلى ١٦٩ من المتعاقدين، وفريق التحقيق في الجرائم الجسيمة الذي يضم ٢٠ موظفا دوليا
- إعادة ٩٢ موظفا دوليا و ١٥ من متطوعي الأمم المتحدة إلى أوطانهم

### العمليات الإدارية

- إنهاء الترتيبات التعاقدية مع ٤١ موردا
- تسوية جميع التزامات البعثة المالية المبررة، وإغلاق ملفات المطالبات، وإغلاق ملفات المسائل القانونية
- تسوية حسابين مصرفيين والتحقق منهما وإقفالهما

### فترة صيانة المباني وتسليمها

- صيانة ٨ مباني رئيسية في موقع واحد والاستعداد لتسليمها
- تشغيل وصيانة ١٤ مولدا

- تخضير ٢٠٦٩ صنفا من الأصناف غير المستهلكة التي تُقدَّر قيمتها المحددة أثناء الجرد بـ ١٣,٨ مليون دولار وشحنها إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وشحن ١٤ صنفا من الأصناف غير المستهلكة إلى بعثات أخرى، إضافة إلى إرسال شحنات كبيرة إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- القيام بعملية بيع في الأسواق التجارية لممتلكات مستهلكة وغير مستهلكة
- التبرّع بمجموعة المعدات التي تُقدَّر قيمتها المحددة أثناء الجرد بـ ٤,٥ ملايين دولار، والتي تتألف من حوالي ١٧٤١ صنفا، رهنا بموافقة الجمعية العامة على ذلك

### الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- تعهد وصلة ساتلية، وقابلية الاتصال التي يوفرها مزود خدمات الإنترنت، والتطبيقات الرئيسية التي تستخدمها إدارة الدعم الميداني
- تقديم خدمات دعم للعملاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعدد أقصاه ١٥٠ مستخدما فردياً (بمن فيهم المتعاقدون)

### الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة مرفق طبي (من المستوى الأول الممتاز) في واحد من المواقع
- توفير الدعم الذي تقدمه الدائرة الطبية التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري بموجب مذكرة التفاهم المبرمة من أجل تقديم الخدمات الطبية اللازمة لمدة ثلاثة أشهر
- الحفاظ على القدرة على تقديم الدعم في حالات الطوارئ الطبية

### الأمن

- توفير الخدمات الأمنية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع لكل المجموعات المنشأة والمساكن الفردية، ولجميع واحد للإمدادات اللوجستية

### العوامل الخارجية

تنتظر البعثة من الحكومة أن تضع تحت تصرفها ساحة كبيرة للتصرف في مخزون البعثة، بما في ذلك للقيام بعملية البيع التجاري. وتأمين هذا المرفق ضروري للتصرف في الأصول. كما أن الإبقاء على عدد كافٍ من الموظفين من الفئات والرتب الملائمة ضروري لإنهاء عملية التصفية بنجاح.

## الجدول ٧

## الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم (التصفية)

		الموظفون الدوليون							
المتطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون	الجموع	الخدمة الميدانية <sup>١</sup>	ف-٣ - ف-٢	ف-٥ - ف-٤	مد-٢ - مد-١	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	الموظفون المدنيون	
فريق التصفية									
٧٣	١٢	٦	٥٤	٤٠	٧	٧	-	١	النشر في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
فريق دعم فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة									
٢٠	٣	-	١٧	١٣	١	٢	١	-	النشر في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
الجموع									
٩٣	١٥	٦	٧١	٥٣	٨	٩	١	١	النشر في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

(أ) تشمل وظيفة واحدة ممولّة من المساعدة المؤقتة العامة.

## ثانياً - الموارد المالية

## ألف - ملحة عامة

(ب) بالآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه

الفرق	التصنيفية	الإنفاق	الفرق		الفرق	
النسبة المئوية	المبلغ	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
(٢) ÷ (٤) = (٥)	(٢) - (٣) = (٤)	(٣)	(٢)	(١)	(٢)	(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة						
(٦٦,٢)	(١٠٢٠,٢)	٥٢٠,٩	-	٥٢٠,٩	١٥٤١,١	١٦٥١,٢
-	-	-	-	-	-	-
(٦١,٩)	(٢٠٥٩٢,٣)	١٢٦٧٢,٤	-	١٢٦٧٢,٤	٣٣٢٦٤,٧	٣٣٨٦٩,٣
(٣٣,٥)	(٤٦٦٠,٧)	٩٢٤٨,٢	-	٩٢٤٨,٢	١٣٩٠٨,٩	١٥٥٣٤,٧
(٥٣,٩)	(٢٦٢٧٣,٢)	٢٢٤٤١,٥	-	٢٢٤٤١,٥	٤٨٧١٤,٧	٥١٠٥٥,٢
الموظفون المدنيون						
(٣١,٩)	(١٧٤٧٧,٦)	٣٧٣٤٧,٦	٦٣٢٦,٦	٣١٠٢١,٠	٥٤٨٢٥,٢	٧٤١٧٥,٤
(٢٢,٠)	(٢٠٤٧,٣)	٧٢٥٩,٦	٧٨٣,٠	٦٤٧٦,٦	٩٣٠٦,٩	١١٥٧١,٥

الفرق	التصنيف		الإنفاق		المخصصات (٢٠١٣/٢٠١٢)	النفقات (٢٠١٢/٢٠١١)	الفرق
	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه (٢٠١٣)	٢ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه (٢٠١٢)	١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر (٢٠١٢)	١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر (٢٠١٣)			
النسبة المئوية	المبلغ	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	الفرق
(٦)÷(٥)=(٨)	(٤)-(٣)=(٩)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)-(٧)
(٢٧,٩)	(٢٠٠٨,١)	٥١٩٧,٩	١٩٦,٣	٥٠٠١,٦	٧٢٠٦,٠	١٢٠٨٥,٤	متطوعو الأمم المتحدة
(٣٨,٧)	(٨٢٢,٢)	١٣٠١,٧	١٣,٨	١٢٨٧,٩	٢١٢٣,٩	٨٢١,٦	المساعدة المؤقتة العامة
(٣٠,٤)	(٢٢٣٥٥,٢)	٥١١٠٦,٨	٧٣١٩,٧	٤٣٧٨٧,١	٧٣٤٦٢,٠	٩٨٦٥٣,٩	المجموع الفرعي
<b>التكاليف التشغيلية</b>							
—	—	—	—	—	—	—	الأفراد المقدمون من الحكومات
—	—	—	—	—	—	—	مراقبو الانتخابات المدنيين
٥٦,٧	٢٥٩,٣	٧١٦,٩	—	٧١٦,٩	٤٥٧,٦	٣٣٨,٩	الخبراء الاستشاريون
(٥١,٢)	(١٤٣٨,٥)	١٣٧٣,٦	٢٤١,٩	١١٣١,٧	٢٨١٢,١	٣٣٣٠,٥	السفر في مهام رسمية
(٤٢,٩)	(٤٥٥٠,١)	٦٠٥٦,٨	٩٩٦,٢	٥٠٦٠,٦	١٠٦٠٦,٩	١٠٥٨٦,٣	المرافق والهياكل الأساسية
(٣٧,٤)	(٨١٥,٣)	١٣٦٦,٥	٩٣,٧	١٢٧٢,٨	٢١٨١,٨	٢٦٢١,٩	النقل البري
(٣,٧)	(٢٨٦,٧)	٧٤٢٧,١	—	٧٤٢٧,١	٧٧١٣,٨	١٦٨٤٠,٧	النقل الجوي
—	—	—	—	—	—	—	النقل البحري
(١٤,١)	(٤٧٥,٢)	٢٨٩٥,١	١١٨٢,٣	١٧١٢,٨	٣٣٧٠,٣	٣٢٧٧,٧	الاتصالات
(٣٦,٧)	(٩٢٧,٢)	١٥٩٧,٩	٣٠٣,٢	١٢٩٤,٧	٢٥٢٥,١	٢٤٢٣,٣	تكنولوجيا المعلومات
(٤٩,٦)	(٥٥١,٢)	٥٥٩,٠	٣١٨,٤	٢٤٠,٦	١١١٠,٢	٨٩٢,٩	الخدمات الطبية
(٦٤,٠)	(١٥١,١)	٨٥,١	—	٨٥,١	٢٣٦,٢	٢٣٦,٠	المعدات الخاصة
١٦٧,١	٣٧٤٠,٣	٥٩٧٨,٦	١٥٨٢,٩	٤٣٩٥,٧	٢٢٣٨,٣	٢٠٦٢,٩	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
—	—	—	—	—	—	—	المشاريع السريعة الأثر
(١٥,٦)	(٥١٩٥,٧)	٢٨٠٥٦,٦	٤٧١٨,٦	٢٣٣٣٨,٠	٣٣٢٥٢,٣	٤٢٦١١,١	المجموع الفرعي
(٣٤,٦)	(٥٣٨٢٤,١)	١٠١٦٠٤,٩	١٢٠٣٨,٣	٨٩٥٦٦,٦	١٥٥٤٢٩,٠	١٩٢٣٢٠,٢	إجمالي الاحتياجات
(٤٥,٦)	(٢٧٤٤,١)	٣٢٦٨,٧	٤٨٦,٢	٢٧٨٢,٥	٦٠١٢,٨	٩٠٥٠,٦	الإيرادات من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
(٣٤,٢)	(٥١٠٨٠,٠)	٩٨٣٣٦,٢	١١٥٥٢,١	٨٦٧٨٤,١	١٤٩٤١٦,٢	١٨٣٣١٤,٦	صافي الاحتياجات
—	—	—	—	—	—	—	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
(٣٤,٦)	(٥٣٨٢٤,١)	١٠١٦٠٤,٩	١٢٠٣٨,٣	٨٩٥٦٦,٦	١٥٥٤٢٩,٠	١٩٢٣٢٠,٢	مجموع الاحتياجات

## باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

٤٥ - ترد أدناه القيمة التقديرية للتبرعات غير المدرجة في ميزانية الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة التقديرية	الفئة
٢ ٣٨٩,٩	اتفاق مركز البعثة <sup>(١)</sup>
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
٢ ٣٨٩,٩	المجموع

(أ) يتضمن هذا المبلغ قيمة الإيجار السنوي للمباني الحكومية التي تشغلها البعثة في مقاطعات تيمور - ليشتي الثلاث عشرة.

## جيم - عوامل الشغور

٤٦ - سوف تخفض البعثة تدريجياً قوام موظفيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ولم يحتسب عامل تأخر في الاستقدام بسبب خطة تخفيض قوام البعثة، حيث تستند تقديرات الميزانية إلى القوام الفعلي للموظفين للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وإلى خطة التصفية.

(النسبة المئوية)

النسبة المئوية المقحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	النسبة المدرجة في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	النسبة الفعلية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	الفئة
-	٢,٠	٢,٩	الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
-	-	-	المراقبون العسكريون
-	١٠,٠	٨,٧	الوحدات العسكرية
-	٣,٠	٠,٢	شرطة الأمم المتحدة
-	-	-	وحدات الشرطة المشكّلة
-	٢٠,٠	٩,٧	الموظفون المدنيون
-	-	-	الموظفون الدوليون
-	٢٥,٠	٢٣,٠	الموظفون الوطنيون
-	-	-	الموظفون الفنيون الوطنيون

النسبة المنقحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	النسبة المدرجة في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	النسبة الفعلية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	الفئة
-	٩,٠	١٢,٥	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
-	١٠,٠	١٥,١	متطوعو الأمم المتحدة الوظائف المؤقتة <sup>(أ)</sup>
-	٢٠,٠	٤٢,٩	الموظفون الدوليون
-	١٠,٠	٧٠,٠	الموظفون الوطنيون
-	-	-	الأفراد المقدمون من الحكومات
-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين

(أ) ممولة من المساعدة المؤقتة العامة.

## دال - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

٤٧ - تستند احتياجات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (عقود الإيجار الشاملة للخدمة) والاكتفاء الذاتي بمبلغ مجموعه ٢ ٧٢٨ ٠٠٠ دولار موزع على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدّر	الفئة
	المعدات الرئيسية
٢ ٠٣٤,٣	وحدات الشرطة المشكّلة
٢ ٠٣٤,٣	المجموع الفرعي
	الاكتفاء الذاتي
٣٨٨,٤	المرافق والهيكل الأساسية
١٦٢,٦	الاتصالات
٥٧,٦	الخدمات الطبية
٨٥,١	المعدات الخاصة
٦٩٣,٧	المجموع الفرعي
٢ ٧٢٨,٠	المجموع

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
<b>ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة</b>			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١,٠	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦
عامل ظروف التشغيل المكثفة	--	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	٠,٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦
<b>باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن</b>			
	٠,٥ -		
عامل النقل الإضافي	٤,٥		

## هاء - التدريب

٤٨ - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد لأغراض التدريب في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣:  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ المقدر
الخبراء الاستشاريون	
الخبراء استشاريون في مجال التدريب	١٤١,٩
السفر في مهام رسمية	
السفر في مهام رسمية، التدريب	١٩٣,٤
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	
رسوم ولوازم وخدمات التدريب	٣١٧,٠
<b>المجموع</b>	<b>٦٥٢,٣</b>

٤٩ - وفيما يلي العدد المقرر من المشاركين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مقارنة بالفترات السابقة:

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون		
العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	العدد المعتمد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	العدد المنقح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	العدد المعتمد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	العدد المنقح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	العدد المعتمد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	العدد المنقح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٢	٢	٧٢٠	٦٩٠	١ ٦١٣	٦ ٦٤٦	٤٤	٣٨٥	٤٠٠
-	-	-	١٠	٥١	١١٨	١٣	٣١	١٢٣
٢	٢	٧٢٠	٧٠٠	١ ٦٦٤	٦ ٧٦٤	٥٧	٣١٦	٥٢٣

(أ) منهم موظفو قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وموظفون من خارج منطقة البعثة.

٥٠ - وتعكس الميزانية المقترحة المنقحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ انخفاضا إجماليا في عدد الموظفين الدوليين والوطنيين الذين سيحري تدريبهم، بسبب تخفيض قوام البعثة وإغلاقها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويشمل مشروع بناء قدرات الموظفين الوطنيين، الذي بدأ في أوائل عام ٢٠١٠ كعنصر أساسي في خطة البعثة للمرحلة الانتقالية، جميع الموظفين الوطنيين الذين يتلقون التدريب، سواء في منطقة البعثة، على يد موظفين وخبراء استشاريين مختصين بالتدريب، أو خارج منطقة البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التركيز على إنجاز المشروع عن طريق إعداد الموظفين الوطنيين للالتحاق بالقطاعين العام والخاص بعد إغلاق البعثة.

### ثالثا - تحليل الفروق<sup>(١)</sup>

٥١ - تظل المصطلحات الموحدة المطبقة في هذا الفرع فيما يتعلق بتحليل الفروق في الموارد، هي نفسها كما وردت في التقارير السابقة.

الفرق	
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(١ ٠٢٠,٢)	(٦٦,٢)

**المراقبون العسكريون**

(١) يعبر عن قيمة الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويقدم تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها ٥ في المائة أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار، على الأقل.

٥٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى الخفض التدريجي لقوام البعثة وتصفيتهما لاحقاً، مما أدى إلى إعادة جميع المراقبين العسكريين إلى الوطن. وتأخذ التقديرات في الاعتبار قواماً متوسطه ٢٣ مراقباً عسكرياً وإعادة جميع المراقبين العسكريين إلى الوطن، مقارنة باعتمادات كانت مرصودة في الميزانية الأولية لقوام مأذون به يبلغ ٣٤ مراقباً عسكرياً لمدة ١٢ شهراً مع تطبيق عامل تأخر نشر بنسبة ٢ في المائة.

الفرق		شرطة الأمم المتحدة
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٦١,٩)	(٢٠ ٥٩٢,٣)	

٥٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى الخفض التدريجي لقوام البعثة وتصفيتهما لاحقاً، مما أدى إلى إعادة جميع ضباط شرطة الأمم المتحدة إلى الوطن بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتأخذ التقديرات في الاعتبار قواماً متوسطه ٥٤٢ ضابط شرطة وإعادة ضباط شرطة الأمم المتحدة الـ ٧٤٨ جميعاً إلى الوطن، مقارنة باعتمادات كانت مرصودة في الميزانية الأولية لقوام مأذون به يبلغ ٧٩٠ ضابطاً من ضباط شرطة الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهراً مع تطبيق عامل تأخر نشر بنسبة ١٠ في المائة.

الفرق		وحدات الشرطة المشكّلة
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٣٣,٥)	(٤ ٦٦٠,٧)	

٥٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى الخفض التدريجي لقوام البعثة وتصفيتهما لاحقاً، مما أدى إلى إعادة جميع وحدات الشرطة المشكّلة إلى الوطن بحلول ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتأخذ التقديرات في الحسبان قواماً متوسطه ٣٩٧ وحدة وإعادة ٤٩٠ وحدة شرطة مشكّلة إلى الوطن، مقارنة باعتمادات كانت مرصودة في الميزانية الأولية لقوام مأذون به يبلغ ٤٩٠ وحدة شرطة مشكّلة لمدة ١٢ شهراً مع تطبيق عامل تأخر نشر بنسبة ٣ في المائة.

٥٥ - وانخفاض الاحتياجات تقابله جزئياً زيادة الاحتياجات المتعلقة بإعادة وحدات الشرطة المشكّلة إلى الوطن وتكاليف شحن المعدات المملوكة للوحدات التي لم تكن مدرجة في الميزانية من البداية.

الفرق		الموظفون الدوليون
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات	
(٣١,٩)	(١٧ ٤٧٧,٦)	

٥٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى خفض قوام البعثة ثم تصفيتها لاحقاً. وتغطي التقديرات تكاليف الإبقاء على قوام متوسطه ٢٧٣ موظفاً دولياً للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٦٦ موظفاً للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وإعادة جميع الموظفين الدوليين إلى الوطن على مراحل، مقارنة باعتمادات كانت مرصودة في الميزانية الأولية لقوام مأذون به يبلغ ٣٥٢ موظفاً دولياً لفترة ١٢ شهراً، مع تطبيق معدل شواغر بنسبة ٢٠ في المائة.

٥٧ - وانخفاض الاحتياجات تقابله جزئياً احتياجات تتعلق بتكاليف انتهاء الخدمة وتعويضات إنهاء خدمة الموظفين الذين لن يعاد ندهم إلى بعثات ميدانية أخرى، وذلك وفقاً للنظامين الإداري والأساسي للموظفين.

الفرق		الموظفون الوطنيون
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات	
(٢٢,٠)	(٢ ٠٤٧,٣)	

٥٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى خفض قوام البعثة ثم تصفيتها لاحقاً. وتغطي التقديرات إدارة شؤون ما متوسطه ٥٧ موظفاً فينيا وطنياً و ٦٢٨ موظفاً من فئة الخدمات العامة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وإنهاء خدمة جميع الموظفين الوطنيين على مراحل، مقارنة باعتمادات كانت مرصودة في الميزانية الأولية لقوام مأذون به يبلغ ٧٨ موظفاً فينيا وطنياً و ٨٤٩ موظفاً من فئة الخدمات العامة لمدة ١٢ شهراً، مع تطبيق عاملي تأخير في الاستقدام نسبتهما ٢٥ في المائة و ٩ في المائة، على التوالي.

٥٩ - وانخفاض الاحتياجات تقابله جزئياً الاحتياجات المتعلقة بتكاليف انتهاء الخدمة وتعويضات إنهاء الخدمة التي تدفع للموظفين وفقاً للنظامين الإداري والأساسي للموظفين.

الفرق		متطوعو الأمم المتحدة
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات	
(٢٧,٩)	(٢ ٠٠٨,١)	

٦٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى خفض قوام البعثة ثم تصفيتها لاحقاً. وتغطي التقديرات تكاليف نفقات ما متوسطه ١٦٢ من متطوعي الأمم المتحدة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وإعادةتهم إلى الوطن على مراحل، و ٩ من متطوعي الأمم المتحدة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والإعادة إلى الوطن على مراحل لجميع المتطوعين، مقارنة باعتمادات كانت مرصودة في الميزانية الأولية لقوام مأذون به يبلغ ٢٧٠ متطوعاً، مع تطبيق عامل تأخير في الاستقدام بنسبة ١٠ في المائة.

الفرق		المساعدة العامة المؤقتة
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات	
(٣٨,٧)	(٨٢٢,٢)	

٦١ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى خفض قوام البعثة ثم تصفيتها لاحقاً. وتغطي التقديرات تكاليف نفقات ما متوسطه ١١ موظفاً دولياً و ٥ موظفين وطنيين يشغلون وظائف مؤقتة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وخفض عددهم على مراحل، مقارنة باعتمادات كانت مرصودة في الميزانية الأولية لقوام مأذون به يبلغ ٦ موظفين دوليين و ١٠ وظائف وطنية مؤقتة خلال فترة الأشهر الأربعة، ثم ١١ وظيفة مؤقتة لموظفين دوليين خلال فترة الأشهر الستة ثم وظيفتين دوليتين ووظيفتين مؤقتتين لموظفين وطنيين على مدى الـ ١٢ شهراً، مع تطبيق عاملي تأخير في الاستقدام بنسبة ٢٠ في المائة و ١٠ في المائة، على التوالي.

الفرق		الخبراء الاستشاريون
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات	
(٥٦,٧)	(٢٥٩,٣)	

٦٢ - تعزى زيادة الاحتياجات إلى الحاجة إلى خدمات استشارية لا تتعلق بالتدريب، منها ما يلي: (أ) إجراء دراسة استقصائية عن أفضل الممارسات لشرطة الأمم المتحدة والدروس المستفادة في مجال التنمية المؤسسية، وبناء القدرات وتمكين قوات الشرطة الوطنية والنظر في إدخال تحسينات في المستقبل على بعثات حفظ السلام؛ (ب) ستة استشاريين للقيام بمهام إعلامية، في مجالات عدة من بينها التصميم الشكلي، والاتصالات، والخدمات التحريرية والإنتاج المتعدد الوسائط؛ (ج) مستشار لإدارة المعلومات وتقديم خدمات

استشارية لبرنامج بناء القدرات الوطنية التابع للبعثة. وهذه الاحتياجات يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين في مجال التدريب.

الفرق		السفر في مهام رسمية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٥١,٢)	(١ ٤٣٨,٥)	

٦٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر الذي كان مقرراً للقيام بمهام رسمية، وذلك بسبب انتهاء ولاية البعثة واستكمال أنشطتها الفنية بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والحد من أنشطة التدريب، بسبب إغلاق البعثة.

الفرق		المرافق والهياكل الأساسية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٤٢,٩)	(٤ ٥٥٠,١)	

٦٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى الخفض التدريجي لقوام البعثة وتصفيتهما لاحقاً بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مما يؤدي إلى انخفاض الاحتياجات في المجالات التالية: (أ) المنافع، واستئجار المعدات المكتبية والوقود للمولدات الكهربائية، والخدمات الأمنية التجارية والصيانة وغيرها من الخدمات، وذلك بسبب تسليم أماكن العمل إلى السلطات المختصة؛ (ب) رد تكاليف الاكتفاء الذاتي للحكومات المساهمة بقوات، بسبب إعادة جميع وحدات الشرطة المشكّلة إلى الوطن بحلول ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

الفرق		النقل البري
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٣٧,٤)	(٨١٥,٣)	

٦٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى الخفض التدريجي لقوام البعثة وتصفيتهما لاحقاً بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مما يؤدي إلى انخفاض الاحتياجات من الوقود للمركبات، وقطع الغيار وتأمين المسؤولية قبل الغير واستئجار المركبات. وانخفاض الاحتياجات تقابله جزئياً الاحتياجات المتعلقة بإصلاح المركبات وصيانتها قبل التصرف فيها بالبيع أو النقل إلى بعثات أخرى.

الفرق		النقل الجوي
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٣,٧)	(٢٨٦,٧)	

٦٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى التخفيض التدريجي لقوام البعثة وتصفيتهما لاحقا، مما يؤدي إلى وقف العمليات الجوية بحلول ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مقارنة بالاعتماد الذي كان مخصصا في الميزانية الأولية لتغطية تكاليف طائرتي هليكوبتر لمدة ١٢ شهرا وطائرتين لأغراض الانتخابات. والانخفاض الكلي في الاحتياجات تقابله جزئيا التكاليف المتكبدة لاستئجار وتشغيل طائرة واحدة ثابتة الجناحين خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نظرا لأن عملية تقديم العطاءات لخدمات الإسعاف الجوي المتوخاة في الميزانية لم تكن ناجحة.

الفرق		الاتصالات
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٤,١)	(٤٧٥,٢)	

٦٧ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى: (أ) انخفاض سداد تكاليف الاكتفاء الذاتي للحكومات المساهمة بقوات، نظرا لإعادة أفراد وحدات الشرطة المشكّلة إلى الوطن بحلول ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ (ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات التجارية وقطع غيار الاتصالات؛ (ج) انخفاض الخدمات الإعلامية بسبب خفض قوام البعثة ثم تصفيتهما لاحقا. والانخفاض في الاحتياجات الكلية يقابله جزئيا ارتفاع تكاليف الاتصالات التجارية، بسبب التكاليف الشهرية الثابتة لاستئجار الجهاز الساتلي المرسل المجيب.

الفرق		تكنولوجيا المعلومات
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٣٦,٧)	(٩٢٧,٢)	

٦٨ - يعزى الفرق إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والتراخيص والرسوم، وقطع الغيار بسبب خفض قوام البعثة ثم تصفيتهما لاحقا.

الفرق		الخدمات الطبية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٤٩,٦)	(٥٥١,٢)	

٦٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى: (أ) انخفاض الاحتياجات من اللوازم والخدمات الطبية تمشيا مع تخفيض عدد الموظفين؛ (ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بسداد تكاليف الاكتفاء الذاتي للحكومات المساهمة بقوات، في ضوء إعادة أفراد وحدات الشرطة المشكّلة بالكامل إلى الوطن بحلول ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تمشيا مع خفض قوام البعثة ثم تصفيتها لاحقا.

٧٠ - والانخفاض في الاحتياجات تقابله جزئيا احتياجات تتعلق بخدمات الإسعاف الجوي الخاصة في ظل عدم وجود طائرات تابعة للبعثة يمكن استخدامها في عمليات الإجلاء الطبي الطارئة خلال فترة التصفية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

الفرق		المعدات الخاصة
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٦٤,٠)	(١٥١,١)	

٧١ - يعزى الفرق إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بسداد تكاليف الاكتفاء الذاتي للحكومات المساهمة بقوات في ضوء إعادة أفراد وحدات الشرطة المشكّلة بالكامل إلى الوطن بحلول ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تمشيا مع خفض قوام البعثة ثم تصفيتها لاحقا.

الفرق		لوازم وخدمات ومعدات أخرى
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٦٧,١)	(٣٧٤٠,٣)	

٧٢ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى تكاليف الشحن المتصلة بنقل الأمتعة الشخصية لضباط شرطة الأمم المتحدة عند الإعادة إلى الوطن وشحن أصول الأمم المتحدة؛ وإلى مذكرات التفاهم بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف من أجل إنجاز المهام المطلوبة بموجب الإطار الاستراتيجي المتكامل خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بهدف تيسير عملية انتقالية سلسة واستمرار دعم بناء السلام في تيمور - ليشتي بعد عام ٢٠١٢.

٧٣ - والزيادة الإجمالية في الاحتياجات يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات خلال فترة الولاية من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و/أو عدم وجود احتياجات خلال فترة التصفية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ تتعلق برسوم التدريب، واللوازم والخدمات والمراجعة الخارجية للحسابات، والتأمين العام، والحفلات الرسمية وغيرها من الخدمات تمثيلاً مع خفض قوام البعثة ثم تصفيتها لاحقاً.

## رابعاً - الإجراءات التي ينبغي للجمعية العامة اتخاذها

١ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل البعثة:

(أ) خفض الاعتماد البالغ ٤٢٩ ٠٠٠ ١٥٥ دولار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٧٠ للإنتفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بما قدره ١٠٠ ٨٢٤ ٥٣ دولار ليصل إلى ٩٠٠ ٦٠٤ ١٠١ دولار، منها ٦٠٠ ٥٦٦ ٨٩ دولار للإنتفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٣٠٠ ٣٨ ١٢ دولار للتصفية الإدارية للبعثة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛

(ب) تقسيم مبلغ إضافي إجماليه ٢٠٠ ٩١٨ ٤ دولار إلى أنصبة مقررة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مع مراعاة مبلغ ٥٥٠ ٣٩٣ ٧٨ دولارا الذي كان قد سبق تقسيمه إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء. بموجب أحكام قرار الجمعية ٦٦/٢٧٠ للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بما في ذلك مبلغ قدره ٢٠٠ ٥٠٢ ٧٥ دولار للإنتفاق على البعثة، ومبلغ قدره ٩٥٠ ٢١٥ ٣ دولارا لحساب الدعم، ومبلغ قدره ٦٠٠ ١٧٥ دولار لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات؛ ومراعاة المبلغ الإضافي البالغ وقدره ٧٠٠ ٥٩٠ ١١ دولار المخصص كذلك للإنتفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ومبلغ ٥٥٠ ٤٨٥ ١٣ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الذي يشمل ٠٠٠ ٠٩٤ ١٠ دولار للتصفية الإدارية المتوقعة للبعثة، رهنا بقرار من مجلس الأمن، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، و ٩٥٠ ٢١٥ ٣ دولارا لحساب الدعم، و ٦٠٠ ١٧٥ دولار لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والذي قُسم إلى أنصبة مقررة وفقاً لأحكام قرار الجمعية ٦٧/٢٤٥.

خامسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبتة الجمعية العامة في قرارها ٢٦٤/٦٦ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أيدتها الجمعية العامة وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

ألف - الجمعية العامة

المسائل الشاملة

(القرار ٢٦٤/٦٦)

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات والطلبات

المقررات والطلبات الموجهة إلى الأمين العام

واجهت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تحديا تمثل في شغل الوظائف الشاغرة الدولية والوطنية حيث لم يقبل الموظفون الدوليون على إعادة ندهم إلى بعثة في سبيلها إلى الإغلاق. إضافة إلى ذلك، لم يتوفر موظفون مؤهلون بالشكل المناسب في سوق العمل المحلية عند فتح باب التعيين للوظائف الوطنية

تلاحظ انخفاض معدلات شواغر الموظفين المدنيين ودوراهم في الآونة الأخيرة وتقر في الوقت ذاته بأن هناك إمكانية لخفضها بقدر أكبر، وتطلب، بالتالي، إلى الأمين العام ضمان شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (الفقرة ٢١)

تمشيا مع التصفية المتوقعة للبعثة، يجري التركيز على كفاءة خفض عدد الموظفين على نحو سلس وكفاء

تشدد على أهمية أن يجري الأمين العام استعراضا شاملا للاحتياجات من الموظفين المدنيين لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تحويل وظائف الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية وزيادة نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم، وبخاصة عندما يكون هناك تغيير كبير في الولاية أو مستويات القوة المأذون بها، لضمان ملاءمة هيكل الموظفين المدنيين لتنفيذ ولايات البعثات على نحو فعال وتجسيده لأفضل الممارسات في مجال التوظيف في جميع البعثات (الفقرة ٢٣)

توافق البعثة على التوصية وتمثل لها. وقد تم إنجاز ١٠٠ في المائة من عمليات التحقق المادي من الممتلكات غير المستهلكة خلال السنوات المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠١١/٢٠١٢.

ترحب بالتحسن الذي طرأ فيما يتعلق بجملة أمور، منها التحقق المادي من الممتلكات غير المستهلكة، وتؤكد أهمية تعزيز الدورة الكاملة لإدارة سلسلة الإمداد في إطار عمليات حفظ

## الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات والطلبات

## المقررات والطلبات الموجهة إلى الأمين العام

السلام، وتكرر في هذا الصدد طلبها إلى الأمين العام أن يعزز الضوابط الداخلية في إدارة هذه الأصول لكفالة توفير ضمانات كافية لمنع هدر الموارد والخسائر المالية للمنظمة (الفقرة ٣٠)

بسبب عدم كفاية وسائل النقل العام والمسائل المتعلقة بسلامة الموظفين الذين يستخدمونها، سمحت البعثة باستخدام المركبات، المخصصة للموظفين، في التنقل المحدود من أماكن الإقامة وإليها، سواء للتسوق، أو لغرض المعاملات المصرفية، أو غير ذلك من الاستخدامات المماثلة في حدود ٤٠ كيلومترا في اليوم. وتوافق البعثة على التوصية؛ إلا أنه مع خفض عدد الموظفين في البعثة، ربما يتعذر رصد استخدام المركبات خلال فترة التصفية المتبقية

[ .. ] تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام المركبات خارج أوقات الدوام على جميع المركبات التابعة للبعثات، وأن يبلغ عن ذلك في تقريره المقبل عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الفقرة ٣١)

## باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

## المسائل الشاملة

(A/66/718)

الطلب	الرد
تيسيرا للتقييم مدى تأثير إجراءات الكفاءة في تنفيذ الميزانية، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن تشمل تقارير أداء الميزانية، حسب الاقتضاء، وفي سياق تحليل الفروق، تفاصيل عن الوفورات الناتجة عن تنفيذ تدابير الكفاءة (انظر أيضا الفقرة ٢٣ أدناه) (الفقرة ١٩)	اتخذت التدابير التي تتيح استخدام المصطلحات المناسبة التي تتميز بوضوح بين الوفورات وأوجه الزيادة/النقص في الإنفاق عند تحليل الفروق
ترى اللجنة الاستشارية أنه يجب، عند إعداد تقارير أداء الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١، التمييز بين أي وفورات تنتج عن تنفيذ تدابير الكفاءة، وبين أوجه النقص في الإنفاق الناجمة عن عوامل أخرى (الفقرة ٢٣)	اتخذت التدابير التي تتيح استخدام المصطلحات المناسبة التي تتميز بوضوح بين الوفورات وأوجه الزيادة/النقص في الإنفاق عند تحليل الفروق المتعلقة بتدابير الكفاءة، وغير ذلك من العوامل
ترحب اللجنة الاستشارية بالجهود الرامية إلى تحديد أهداف شاملة لعمليات تخفيض الموارد وإلى إجراء فحص دقيق للمقترحات المتعلقة بالنفقات الرأسمالية	روعت التوصية عند وضع الميزانية المنقحة للبعثة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ التي تضمنت المعدات التي ستنتقل إلى بعثات أخرى، والتي سيتم التبرع بها للحكومة

الرد	الطلب
<p>لم تكن هناك أي مقترحات في هذه الفترة، تمشيا مع استراتيجية البعثة خلال السنوات السابقة الرامية إلى الحد من مخزون الأصول تمهيدا لمرحلة إنهاء عمل البعثة</p>	<p>بحسب البعثات الميدانية، وتحيط علما بالضمان الذي مُنح والذي يفيد بمراعاة الظروف المحددة المتصلة بكل عملية من عمليات حفظ السلام أثناء إعداد الميزانية. بيد أن اللجنة تعتبر أنه كان ينبغي أن توفر الميزانيتين المقترحتان لهذه الفترة المزيد من المعلومات عن طريقة تطبيق كل بعثة لهذه التدابير، وأن يشمل ذلك، عند الاقتضاء، أية تدابير تخفيفية مقررّة لئلا يكون هناك أي أثر على تنفيذ الولاية (الفقرة ٣٣)</p>
<p>لا ينطبق على ظروف عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي</p>	<p>في هذا الصدد، تحذر اللجنة الاستشارية أيضا من مساواة إرجاء الإنفاق الرأسمالي لتنفيذ تدابير الكفاءة المستدامة التي تنبثق عن تغييرات في أساليب العمل تتيح تنفيذ الولايات بما يعزز الكفاءة من حيث التكلفة. وتوقع اللجنة الاستشارية كذلك أن يجري التخطيط بعناية لضمان ألا تشكل أية استعادة لنفقات رأسمالية مرجحة أثناء الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ عبئا ماليا إضافيا على الدول الأعضاء في فترات مالية لاحقة (الفقرة ٣٤)</p>
<p>لم تستقدم البعثة أي موظفين خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بسبب تقليص حجم البعثة وتصفيتهما لاحقا</p>	<p>ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن تستند عوامل تأخير النشر ومعدلات الشغور المقرر تطبيقها إلى افتراضات ميزنة مبررة تبريرا تاما تراعي البيانات التاريخية والعوامل المنظورة معا. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم تبرير واضح في وثائق الميزانية للمعدلات المستخدمة، ولا سيما عندما تختلف هذه المعدلات عن المعدلات الفعلية السارية أثناء إعداد الميزانية (الفقرة ٣٦)</p>
<p>قامت البعثة باستقدام ١٣٧ موظفا من قائمة المرشحين في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢؛ ومع ذلك قوبل الانخفاض في معدل الشغور في عام ٢٠١٢ بزيادة عدد الموظفين الذين أعيد ندهم إلى بعثات أخرى تمشيا مع تقليص حجم البعثة وتصفيتهما</p>	<p>تعتبر اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن تؤدي إصلاحات إدارة الموارد البشرية التي أقرتها الجمعية العامة في السنوات الأخيرة وتوافر قائمة بالمرشحين المعلنة أسماؤهم سلفا إلى تخفيض ملحوظ ومستدام في معدلات الشغور الفعلية للموظفين المدنيين في جميع عمليات حفظ السلام. وبالتالي، ترى اللجنة أنه ينبغي إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض في سياق مشاريع الميزانية المستقبلية (الفقرة ٣٨)</p>

الرد	الطلب
<p>تشمل الميزانية المنقحة المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ الجدول الزمني لتخفيض قوام البعثة وإعادة أفراد وحدات الشرطة المشكّلة وشرطة الأمم المتحدة إلى أوطانهم تمشياً مع عملية تقليص حجم البعثة وتصفيتهما</p>	<p>ترى اللجنة الاستشارية أنه توخياً للوضوح فيما يتعلق بالأساس الذي تستند إليه مقترحات الاحتياجات من الموارد، ولا سيما أثناء نشر البعثات أو توسيعها، ينبغي أن تتضمن المعلومات المقدمة إلى الجمعية العامة في سياق الميزانيات المقترحة تفاصيل جداول النشر المرحلي لأفراد الجيش والشرطة وأثرها على الاحتياجات من الموارد (الفقرة ٣٩)</p>
<p>بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ تم شغل جميع الوظائف الأساسية الشاغرة عن طريق اختيار المرشحين المناسبين من قائمة مجلس الاستعراض المركزي في الميدان. وبسبب إغلاق البعثة، تستمر عمليات إعادة نذب الموظفين إلى بعثات أخرى. لذلك تلجأ البعثة إلى الإعلان عن شواغر مؤقتة ونذب مؤقت لضمان شغل الوظائف الأساسية</p>	<p>تكرر اللجنة الاستشارية موقفها بأنه ينبغي القيام على نحو مستمر باستعراض الاحتياجات المستمرة الخاصة بالوظائف الشاغرة لفترة طويلة وبصفة خاصة قبل تقديم طلبات إلى الجمعية العامة باستحداث وظائف جديدة (انظر الفقرة ٤٣ من الوثيقة A/65/743 والفقرة ٩٢ من الوثيقة A/66/7). ولم يتضح للجنة ما إذا كانت كل واحدة من عمليات حفظ السلام تجري استعراضات منتظمة من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، يشار إلى أنه في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة، أقرت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٤٦، توصية اللجنة الاستشارية بإعادة تيرير استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، مع شرح الوظيفة الشاغرة (انظر الفقرتين ٩٢ و ٩٣ من الوثيقة A/66/7). وتوصي اللجنة بتطبيق شرط مماثل على الوظائف في عمليات حفظ السلام، وبإدراج معلومات عن الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر في الميزانيات المقترحة للبعثات، مع تيرير محدد لأي وظيفة يقترح الاحتفاظ بها. وتوصي اللجنة بتطبيق شرط مماثل على الوظائف في عمليات حفظ السلام، وبإدراج معلومات عن الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر في الميزانيات المقترحة للبعثات، مع تيرير محدد لأي وظيفة يقترح الاحتفاظ بها (الفقرة ٥٤)</p>
<p>راقبت البعثة عن كثب وقيدت السفر لأغراض التدريب خلال فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١١ مما أدى إلى وفورات</p>	<p>وفي هذا الصدد، ما زالت اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء مستوى موارد التدريب في مجال حفظ</p>

الرد	الطلب
<p>مبلغ ٣٠٠ ٨٧٠ من دولارات الولايات المتحدة (٤٣,٦) في المائة من الاعتمادات الموافق عليها) مع ارتفاع العدد الفعلي للموظفين الوطنيين الذين تم تدريبهم عما كان مدرجا في الميزانية. كما تم التشديد على التدريب الداخلي والتدريب في المنطقة، مما ساهم في تحقيق الوفورات</p>	<p>السلام المتاح للسفر المتصل بالتدريب. وتكرر اللجنة موقفها بأن السفر لغرض التدريب ينبغي أن يبقى قيد المراجعة الدقيقة وأن يظل في أضيق الحدود الممكنة (انظر A/65/743، الفقرة ١٣٥) (الفقرة ٧٤)</p>
<p>لوحظ تأثير تدابير الكفاءة على الولاية والخدمة المقدمة في تقرير الأداء للفترة ٢٠١١/٢٠١٢</p>	<p>توصي اللجنة بأن يجري في التقارير المقبلة عن المكاسب والوفورات في التكاليف بذل جهود إضافية لجمع وتقديم معلومات داعمة موثوقة تقييم بشكل ظاهر علاقات السبب والنتيجة بين الإجراءات المتخذة وأي مكاسب/وفورات يبلغ عنها. وتلاحظ اللجنة أن الإبلاغ عن تقييم تأثير تدابير زيادة الكفاءة على الولاية وتقديم الخدمات لا يزال ضعيفا في هذه المرحلة (انظر أيضا الفقرة ٣٣ أعلاه) (الفقرة ٨٦)</p>
<p>بدأت البعثة تقليص حجمها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ والتصيفية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، على أن يتم نقل جميع الأصول من البعثة تمشيا مع خطة التصفية، وإبلاغ الجمعية العامة بذلك من خلال تقرير التصرف في الأصول</p>	<p>توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام استعراض موجودات المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات في عمليات حفظ السلام وملاءمة هذه الموجودات مع النسب القياسية التي حددتها إدارة الدعم الميداني ونشرتها في دليل التكاليف والنسب القياسية. وتطلب اللجنة أن يجري تقديم معلومات في هذا الصدد في سياق التقرير المقبل للاستعراض العام. وتذكر اللجنة أنه قد تكون ثمة ظروف تشغيلية خاصة بالبعثات تبرر زيادة الموجودات عن النسب القياسية، وتطلب أن يجري، حسب مقتضى الحال، إدراج هذا التبرير بشكل واضح في مقترحات الميزانية الخاصة بالبعثات المعنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (الفقرة ٩١)</p>
<p>من المتوقع أن يكون مخزون البعثة من الأصول أعلى بسبب مغادرة الموظفين وقصر فترة تدفق الموظفين الذين يتم جلبهم لأغراض الانتخابات. وقد أعيدت الأصول إلى المخازن ويجري التصرف فيها تمشيا مع خطة تخفيض قوام البعثة من الموظفين</p>	<p>ترى اللجنة أنه ينبغي أيضا أن تستند موجودات معدات تكنولوجيا المعلومات في عمليات حفظ السلام إلى مستويات النشر المقررة للموظفين للفترة المعنية، أو إلى النشر الفعلي في البعثة، أيهما أكبر، بدلا من استنادها إلى كامل المستوى المأذون به من الموظفين (الفقرة ٩٢)</p>

الرد	الطلب
<p>نفذت البعثة التوصية بالكامل حيث قامت بإرسال منسقي رحلات جوية أثناء عمليات التناوب الأربع لوححدات الشرطة المشكّلة في كل من باكستان وبنغلاديش والبرتغال وماليزيا خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وإضافة إلى ذلك قدم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في جميع عمليات التناوب التي قامت بها في آسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا عن طريق إرسال موظفي تنسيق الرحلات الجوية من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في كل من الفلبين وسري لانكا ونيبال واندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١</p>	<p>ترى اللجنة أن منسقي التناوب يقدمون خدمات قيّمة للبلدان المساهمة بقوات وبقوات الشرطة، وتتوقع أن يسعى الأمين العام إلى تحديد الموارد اللازمة لضمان استخدامهم (الفقرة ١٠٢)</p>
<p>لم تكن هناك أي مشاريع تشييد تتجاوز تكلفتها مليون دولار في البعثة</p>	<p>تطلب اللجنة كذلك أن تتضمن مقترحات الميزانية المقبلة لعمليات حفظ السلام معلومات محددة عن جميع مشاريع التشييد التي يُلتزم إيجاد موارد لها تربو على مليون دولار للفترة المالية المعنية (الفقرة ١٠٦)</p>
<p>وضعت البعثة، بالتشاور مع قسم النقل السطحي في المقر، خطة أولية للتصرف في الأصول بغية التصرف في المركبات فضلا عن الأصول الأخرى تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة بشأن إدارة الممتلكات التي تشمل أيضا نقل المركبات التي ما زالت في حالة جيدة إلى بعثات أخرى</p>	<p>تلاحظ اللجنة الاستشارية الإجراءات المتخذة لنقل المركبات في ما بين البعثات لتلبية الاحتياجات الناشئة، لكنها ما زالت ترى أنه يلزم إجراء مزيد من الاستعراض لأسطول المركبات التابع لبعثات حفظ السلام (الفقرة ١١٠)</p>
<p>تتفق البعثة مع توصية اللجنة الاستشارية، وقد طبقت خلال فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١١، تدابير للمراقبة حيث اقتصر السفر في مهام رسمية على المؤتمرات والاجتماعات الإلزامية والأساسية، مما أسفر عن تحقيق وفورات قدرها ٦٠٢ ٩٠٠ دولار (٢١,٥) في المائة من الاعتمادات الموافق عليها)</p>	<p>تسلّم اللجنة بأن التطورات المتصلة بالعمليات، قد تؤدي، أحيانا، إلى بروز احتياجات إضافية خاصة بالسفر. إلا أن اللجنة تشعر بالقلق إزاء مستوى زيادة الإنفاق على السفر الذي جرى الإبلاغ عنه في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وتؤكد اللجنة على أهمية أن تُدرج الاحتياجات المتعلقة بالسفر في الميزانية على نحو سليم وأن تُبذل كل الجهود لكفالة الإبقاء على نفقات السفر في حدود المخصصات التي جرت الموافقة عليها (الفقرة ١٣٧)</p>
<p>راقبت البعثة عن كثب وقيدت السفر لأغراض التدريب خلال فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١١ مما أدى إلى وفورات</p>	<p>تخطط اللجنة الاستشارية علما بتخفيض الاعتمادات المرصودة للسفر في مهام رسمية، لكنها ترى أنه ينبغي</p>

الطلب	الرد
الاستمرار في إبقاء الاحتياجات في هذا المجال قيد المراجعة الدقيقة. ورغم تسليم اللجنة بأن التنفيذ الفعال للولايات يستدعي السفر، فإنها تشعر بالقلق إزاء تعطيل الأعمال اليومية للموظفين والأثر المحتمل لذلك على تنفيذ البرامج جراء غيابهم لفترات مطولة عن مراكز العمل (انظر أيضا A/66/739، الفقرتان ٣ و ٢٦). وبناء على ذلك، تعتبر اللجنة أنه ينبغي الاستفادة إلى أقصى حد من التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من أساليب التمثيل للحد من الحاجة إلى السفر. وقد أثارت اللجنة أيضا شواغل خاصة تتعلق بمستوى السفر المتصل بالتدريب الذي يجري حاليا (الفقرة ١٣٨)	بمبلغ ٣٠٠ ٨٧٠ دولار (٤٣,٦ في المائة من الاعتمادات الموافق عليها) مع ارتفاع العدد الفعلي للموظفين الوطنيين الذين تم تدريبهم عما كان مدرجا في الميزانية بسبب التشديد على التدريب الداخلي والتدريب في المنطقة، مما ساهم في تحقيق الوفورات

(A/66/718/Add.8)

الطلب	الرد
تتوقع اللجنة الاستشارية أن يُبذل كل جهد ممكن لتسوية المطالبات المعلقة المتعلقة بتكاليف الشرطة والمعدات المملوكة للوحدات في أقرب وقت ممكن (الفقرة ١١)	تمت تسوية جميع المطالبات العالقة المتصلة بحالات الوفاة والعجز. ولا توجد حاليا أي مطالبات عالقة متصلة بحالات الوفاة والعجز. وقد تم تسديد مطالبات وحدات الشرطة المشكّلة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغت قيمة مستحقات وحدات الشرطة المشكّلة التي يجب تسديدها ٦,٨ ملايين دولار حسب التقديرات. وتمت المصادقة على جميع المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وتم تسديدها حتى حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغت قيمة مستحقات المعدات المملوكة للوحدات التي يجب تسديدها ٧,٧ ملايين دولار.
وإذ تدرك اللجنة الاستشارية صعوبة جذب موظفين جدد بسبب الإغلاق المتوقع للبعثة، فهي تحث البعثة على تكثيف جهودها لملء الوظائف الشاغرة (الفقرة ١٣)	كانت البعثة تعترم استقدام موظفين لشغل جميع الوظائف الأساسية التي تم تحديدها من أجل الاضطلاع بنجاح بجميع المهام التي تتضمنها ولايتها. ومن أجل تيسير هذه الاستراتيجية، مُلئت جميع الوظائف الأساسية الشاغرة

باختيار المرشحين المناسبين من قائمة المرشحين التي أعدها مجلس الاستعراض المركزي في الميدان حتى حزيران/يونيه ٢٠١٢. ونظرا إلى أن البعثة في طور التخفيض وتسير نحو التصفية، ستشغل جميع الوظائف في إطار إعلانات عن شواغر مؤقتة وبواسطة عمليات انتداب مؤقتة عند الاقتضاء وإذا لزم ذلك.

قامت البعثة، بالتشاور مع قسم النقل السطحي، بصياغة خطة أولية للتصرف في الأصول، لتحديد المركبات التي ينبغي نقلها إلى قاعدة اللوجستيات و/أو إلى البعثات الأخرى التي تحتاج إلى عربات بمقود على اليمين أو لإيجاد سبل أخرى للتصرف فيها، بما في ذلك من خلال البيع التجاري والنظر في إمكانية التبرع بها إلى الحكومة تمشيا مع توصية اللجنة.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، خفضت البعثة مستويات شراء/استبدال المعدات وكذلك مستوى تحديث الهياكل الأساسية. ونتيجة لذلك، فإن عمر أصول دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الموجودة حاليا في البعثة يُبين ارتفاع النسب المئوية للمعدات البالية من الناحية التقنية والمعدات التي تجاوزت بكثير مدة الصلاحية العادية. ولهذا، قللت الاستراتيجية من حجم المعدات التي قد تكون في العادة مغرية بالنسبة للبعثات الأخرى. وقد تم تحديد الأصول التي لا تزال في حالة مقبولة ويمكن التبرع بها إلى الحكومة المضيفة وتجري حاليا مساعٍ للحصول على موافقة الحكومة نقل المعدات رسميا. كما تم الاتصال بوكالات وبرامج الأمم المتحدة الموجودة في البلد لمعرفة ما إذا كانت ترغب في الحصول على أي من أصول البعثة. وفضلا عن ذلك، تجري تصفية أصول البعثة وفقا لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة بإدارة الممتلكات.

دخلت البعثة في مرحلة التصفية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقد اكتمل المشروع النهائي لخطة التصفية لتقديم الدعم خلال فترة التصفية ومدتها ستة أشهر.

تُقر اللجنة الاستشارية بأن العزلة الجغرافية لموقع البعثة تعوق نقل الفائض من المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات إلى بعثات أخرى. وتُقر اللجنة أيضا بأن أغلبية بعثات حفظ السلام تحتاج مركبات بعجلة تحكم يُسرى، مما يجد من قابلية نقل مركبات البعثة المتميزة بعجلة تحكم يميني. ومع ذلك، تشجع اللجنة البعثة على النظر في اتخاذ تدابير أخرى لخفض الفائض في الأصول، بوسائل منها التصرف بالبيع في السوق المحلي، للحد من التكاليف التشغيلية المتصلة بها (الفقرة ٣٩)

إذ تُدكر اللجنة الاستشارية بتوصية مجلس مراجعي الحسابات بأن تضع جميع البعثات العاملة بعيد بدئها خططا للتصفية ((A/66/5 (Vol. II)، الفقرة ١٨١)،

تلاحظ أن الموقف الاستباقي الذي اتخذته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في صياغة استراتيجية للتصفية، وتشجع البعثة على استخلاص الدروس من تجربة البعثات الأخرى التي صُفيت مؤخراً عند تنفيذ استراتيجيتها (الفقرة ٤٧)

## جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(A/65/5 (Vol. II))

عدم وجود مبررات كاملة لافتراضات الميزانية

تقوم البعثة بإعداد الميزانية استناداً إلى افتراضات التخطيط للبعثة والتكاليف السابقة لضمان دقة تقدير التكاليف اللازمة لتغطية الاحتياجات من الموارد. وبالنسبة لميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، ونتيجة لخفض قوام البعثة وتصفيتها، لم يطبق عامل تأخير النشر.

لاحظ المجلس وجود حالات أخرى من الاستعمال غير الملائم لمعدلات عامل تأخير النشر في إعداد الميزانيات المتعلقة [...] بالموظفين الفنيين الوطنيين في بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي [...] (الفقرة ٣١)

يوصي المجلس الإدارة بأن تطلب من البعثات الميدانية ما يلي: (أ) الاحتفاظ بسجلات تاريخية صحيحة وكاملة لمختلف الأنشطة وأن تأخذ هذه السجلات في الحسبان أثناء إعداد ميزانيات الأعوام المقبلة؛ (ب) تطبيق طرق حساب مناسبة عند حساب الاحتياجات من الموارد لتعكس بشكل أفضل الواقع في الميدان؛ (ج) استخدام عوامل تأخير النشر استخداماً مستمراً ودقيقاً في مختلف فئات ميزانية الدعم اللوجستي الذاتي للمعدات المملوكة للوحدات (الفقرة ٤١)

عيّنت البعثة، بهدف تحسين إعداد مشاريع الميزانيات، مسؤولين عن التنسيق للاتصال مباشرة برؤساء الأقسام/المشرفين على الوحدات ومديري مراكز تحديد التكاليف، لجمع عناصر الميزانية وصياغتها والتحقق منها.

ويوصي المجلس أيضاً البعثات الميدانية والمقر بتنفيذ المزيد من الاستعراضات الدقيقة لمشاريع الميزانية بما يكفل تطبيقها تطبيقاً متسقاً ودقيقاً وملائماً (الفقرة ٤٢)

ومع ذلك، قام رؤساء العناصر المعنية بالتحقق من جميع مشاريع الميزانية قبل عرضها على الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام للموافقة عليها.

عدم كفاية تغطية عملية الجرد المادي للممتلكات المستهلكة

نفذت البعثة بالفعل عمليات جرد سنوية وعشوائية أجرتها جميع وحدات المحاسبة المستقلة، وقد قام مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل برصدها في إطار عمليات فحص عشوائية فصلية، لضمان دقة البيانات المخزنة في نظام غاليليو.

وبفضل إجراءات الجرد وإدارة المخزونات المتبعة حديثاً، تحسّنت دقة بيانات البعثة. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، خضعت ٩٨,٣٠ في المائة من موجوداتها لعملية جرد، وهي تعتمزم جرد موجوداتها بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

لم تكن تغطية الجرد المادي للممتلكات المستهلكة في بعثة الأمم المتحدة في السودان وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تغطية كافية، ولم تكن سجلات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي دقيقة. [٠٠] وإضافة إلى ذلك، وجد المجلس في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أن كمية من عقاقير الفئة التاسعة المسجلة في نظام غاليليو (وهي تمثل ٨٢ في المائة من جميع العقاقير في المخزون) لم تكن متوائمة مع التحقق الذي أجراه المجلس (الفقرة ٧٢)

ويوصي المجلس إدارة الدعم الميداني بأن تطلب إلى البعثات القيام بشكل دوري بإجراء جرد مادي للممتلكات المستهلكة وتحسين تغطية الجرد المادي للحصول على ما يؤكد دقة البيانات المسجلة في نظام غاليليو (الفقرة ٧٣)

أوجه القصور في شطب الممتلكات غير المستهلكة والممتلكات المستهلكة والتصرف فيها

توافق البعثة على هذه التوصية وهي تعمل بها. ووحدات المحاسبة المستقلة مطالبة بالقيام بشطب الممتلكات غير الموجودة خلال الجرد، ولا يوافق رئيس دعم البعثة على الشطب إلا بعد أن يحقق في ذلك المجلس المحلي لحصر الممتلكات ويستعرض هذه الممتلكات.

وعلاوة على ذلك، وخلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، اتخذت البعثة إجراءات لتحديد عوامل التأخر في شطب الممتلكات والتصرف فيها، مما أدى إلى شطب الأصول

خلال مراجعة حسابات هذا العام، وجد المجلس أوجه قصور في عملية شطب الأصول والتصرف فيها، وذلك على النحو التالي:

... (ب) شطب الأصول أو التصرف فيها دون موافقة - لاحظ المجلس أن موظفي المخازن في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي شطبوا بشكل مباشر ١ ٩١٩ صنفاً مفقوداً من الممتلكات المستهلكة تبلغ قيمتها ٢٨ ٧٤٠ دولاراً بدون موافقة كبير

التنفيذ	التوصية
<p>والتصرف فيها في غضون الإطار الزمني الذي حدده مدير الدعم الميداني.</p>	<p>الموظفين الإداريين. ويدل هذا على عدم كفاية الرقابة الداخلية على الممتلكات المستهلكة، مما يزيد من مخاطر وقوع خسائر وعمليات غش واختلاس (الفقرة ٨٥)</p>
<p>ويكرر المجلس توصيته السابقة بأن تعمل إدارة الدعم الميداني على تعزيز رصدها لعمليات شطب الأصول والتصرف فيها في البعثات، وذلك لكفالة اتخاذ التدابير المناسبة للتعجيل بإنهاء جميع حالات شطب الأصول أو التصرف فيها (الفقرة ٨٦)</p>	<p>ويوصي المجلس كذلك بأن تقوم الإدارة بما يلي:  (أ) التحقق من أسباب التأخر بغية تبسيط العملية؛  (ب) ضمان امتثال البعثات امتثالاً صارماً لإجراءات الموافقة على شطب الأصول والتصرف فيها (الفقرة ٨٧)</p>
<p>أصدرت البعثة توجيهات عمل موحدة للإسراع بإدارة تقييم أداء الموردين وفرض تعويضات مقطوعة في حالة التأخر في توفير السلع.</p>	<p>تقييم أداء الموردين  من المهم الرصد والإبلاغ بانتظام عن أداء الموردين مع اتخاذ الإجراءات المناسبة عند الضرورة لضمان الحصول في الشراء على أعلى جودة بأفضل سعر. ومع ذلك، حدد المجلس نقاط الضعف التالية:</p>
<p>وقد أصدرت البعثة توجيهات عمل موحدة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ للإسراع بإدارة تقييم أداء الموردين وفرض تعويضات مقطوعة في حالة التأخر في توفير السلع.</p>	<p>(أ) استخدام معايير أداء غير متسقة - في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشي، حصل المورد "ألف" على تقييم سلبي عن أداء التسليم بسبب التأخر لمدة ١٠٧ أيام، و ٩٥ يوماً، و ٢٢ يوماً في تسليم ثلاثة طلبات. ورغم هذا الأداء، حصل المورد في تقييم أدائه عموماً على تقدير 'مقبول'. كذلك، حصل المورد "باء" على تقييم سلبي عن أداء التسليم بسبب التأخر في تسليم طلبين لمدة ١١١ يوماً و ١٨ يوماً، ولكن تم رفضه في تقرير الأداء النهائي. ولا يجسد المجلس أي مبرر للاختلاف في تقييم أداء الموردين. فمعايير تقييم أداء الموردين تحتاج إلى أن تكون أكثر وضوحاً وأن تطبق على نحو متسق، وإلا فإنها ستؤثر سلباً في تنفيذ العقود (الفقرة ١٠٦)؛</p>

ويوصي المجلس إدارة الدعم الميداني بأن تطلب إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وضع إجراءات تشغيل موحدة لضمان اتساق المعايير المطلوب تطبيقها عند تقييم أداء الموردّين (الفقرة ١٠٨)

ويوصي المجلس كذلك بأن تعزز إدارة الدعم الميداني بانتظام الإجراءات التي تطبقها البعثات في إدارة أداء الموردّين في البعثات (الفقرة ١٠٩)

وأفادت إدارة الدعم الميداني أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تعكف على وضع إجراءات تشغيل موحدة لضمان تطبيق معايير متسقة في تقييم أداء الموردّين. ومن المتوقع أن تصدر هذه الإجراءات خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢ (الفقرة ١١٠)

لا تنطبق هذه التوصية على البعثة في مرحلة التصفية. وقد بذل قسم الموارد البشرية في البعثة كل جهد ممكن لتقليل مهلة استقدام الموظفين إلى ١٢٠ يوماً من خلال المتابعة بشأن الموافقة الطبية للموظفين، وتشجيع الموظفين الجدد على السفر بجوازاتهم الوطنية، بدلاً من جوازات سفر الأمم المتحدة، حيثما أمكن. وتراوحت مهلة استقدام الموظفين في الفترة التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٢ بين ٩٠ و ١٢٠ يوماً.

وأعرب المجلس عن تقديره لجهود إدارة الدعم الميداني والبعثات لتقليل مهلة استقدام الموظفين بالمقارنة مع السنة المالية السابقة في معظم البعثات. بيد أن المجلس لاحظ ما يلي:

- في بعض البعثات، ظلت الفجوة بين المهلة الفعلية لملاء تلك الوظائف والمهلة المستهدفة قائمة وهي ١٢٠ يوماً التي حددها الأمين العام في تقريره (A/55/253). فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط مهلة الاستقدام بالنسبة للموظفين الدوليين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ٢٣٦ يوماً في حين بلغت أطول مهلة لذلك ١٥٠٩ أيام. وسُجّلت ملاحظات مماثلة فيما يتعلق بقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (الفقرة ١٢٦)

## استخدام الموظفين الوطنيين والخبراء الاستشاريين

استجابت البعثة لهذه الملاحظة ونفذت إجراءات لضمان تعهد جميع ملفات التوظيف على نحو سليم حسبما أشار مجلس مراجعي الحسابات في تقريره الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد اعترف مجلس مراجعي الحسابات بهذا التحسن في تقريره المتعلق بالفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٢.

وضعت البعثة إجراءات تشغيلية موحدة محلية متوافقة مع التوجيه الإداري ST/AI/1999/7، وأعلنت أيضاً عن فرص التوظيف على مواقع خارجية على الإنترنت، مثل موقع Web-Relief، لضمان القيام بعملية استخدام الخبراء الاستشاريين/المتعاقدين في إطار من الشفافية والتنافسية وتوثيقها توثيقاً جيداً.

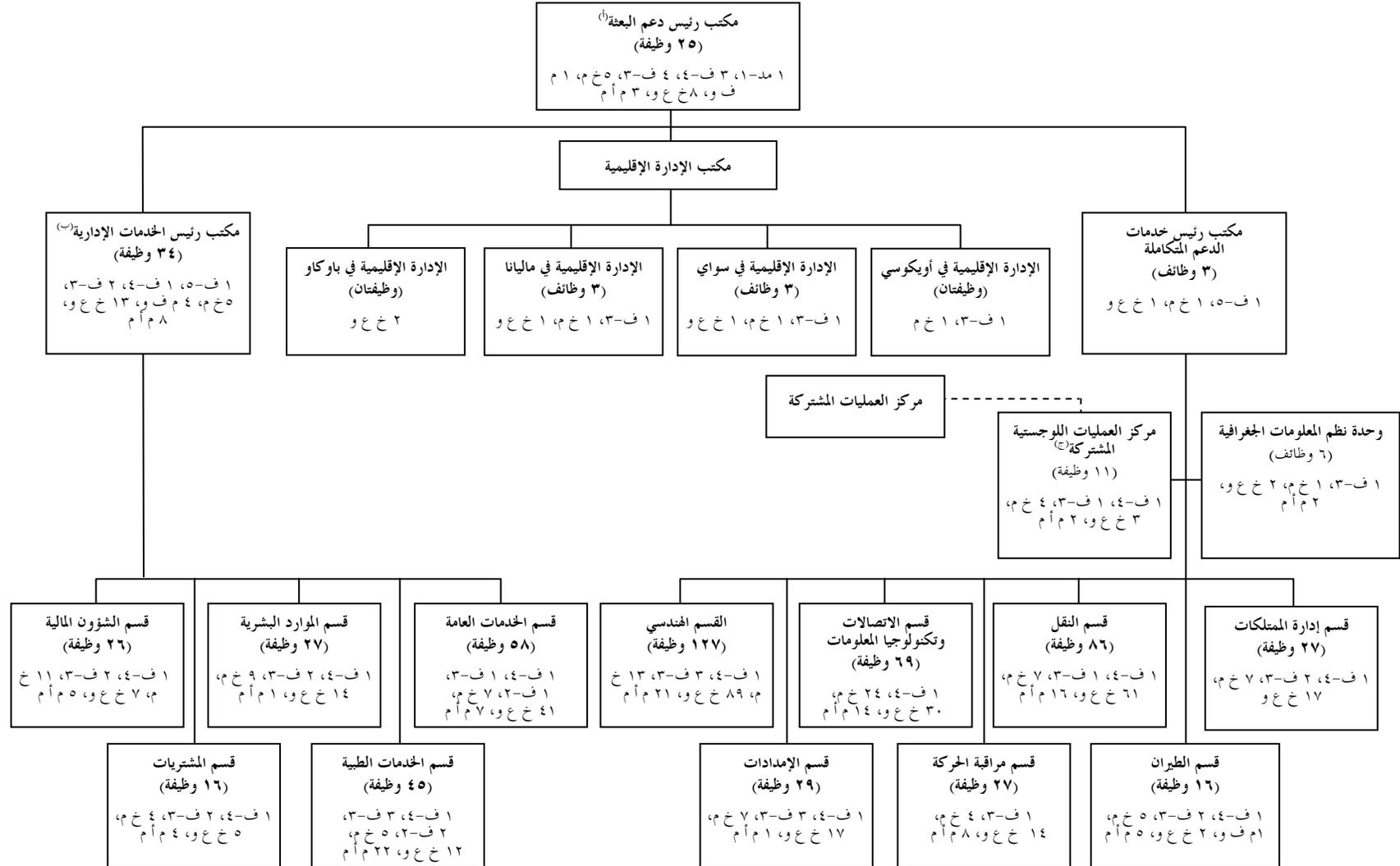
لاحظ المجلس حالات لم تحتفظ فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلا بملفات المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار بصفة نهائية. ولم يُعثر على الوثائق المتعلقة بالمرشحين الراضين. وفي بعض الحالات، لم توجد أية وثائق ثبوتية فيما يتعلق بنتائج الاختبارات التحريرية أو المقابلات أو سجلات التعاقد مع المرشحين (الفقرة ١٣١)

ويوصي المجلس بأن تعزز إدارة الدعم الميداني اختيار الخبراء الاستشاريين/المتعاقدين الأفراد وإدارة شؤونهم بالامتثال الصارم للسياسات المتعلقة بالشروط المطلوبة لإضفاء المزيد من التنافسية والشفافية على العملية برمتها وتوثيقها جيداً (الفقرة ١٣٤)



## باء - مكاتب الدعم (فترة استمرار الأعمال)

67

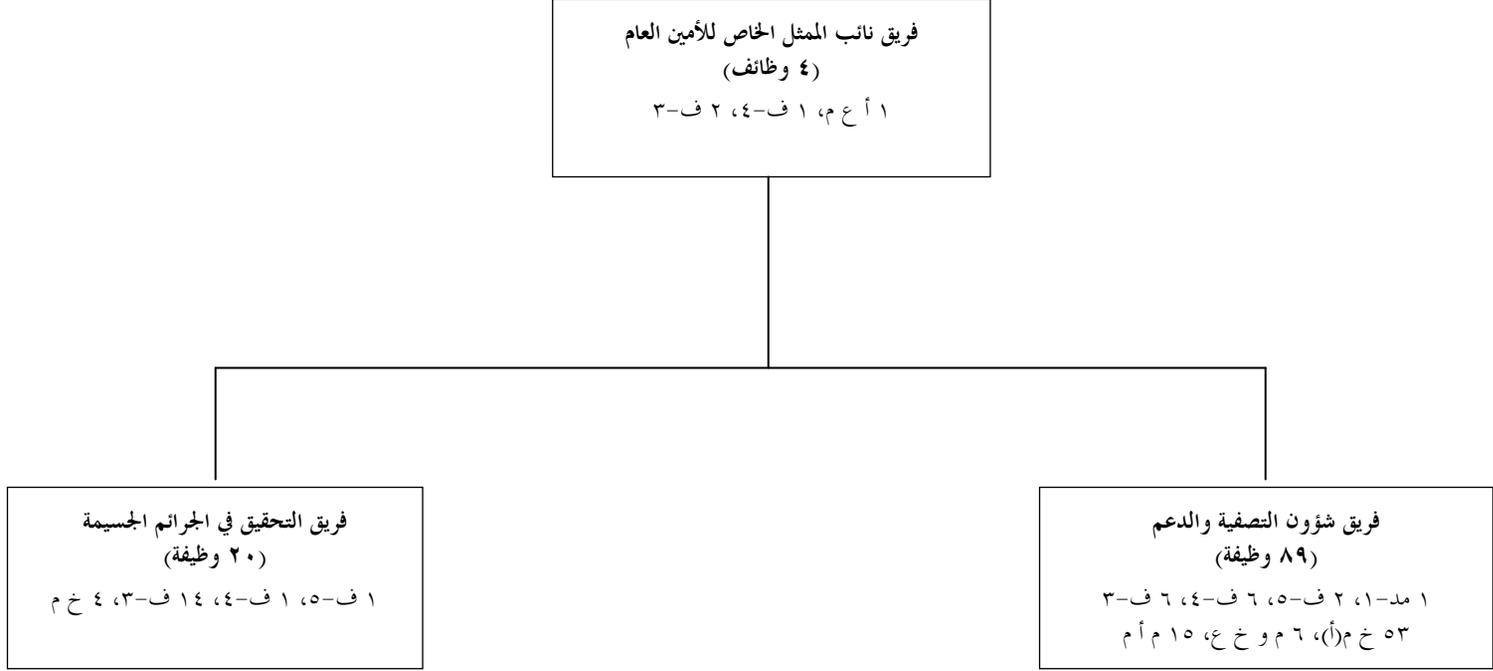


(أ) موظفي وحدة الميزانية ومكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة ومجلس التحقيق.

(ب) يشمل المترجمين التحريريين/الشفويين وموظفي التدريب والمختصين بإسداء المشورة إلى الموظّفين.

(ج) يقوم مركز العمليات اللوجستية المشتركة بتزويد مركز العمليات المشتركة بالمعلومات اللوجستية.

جيم - مكاتب الدعم (فترة التصفية)



(أ) تشمل وظيفة واحدة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

## معلومات عن اعتمادات التمويل وعن أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
كفالة توطيد الأمن والاستقرار حالياً ومستقبلاً	١-١	تطوير قدرات طبقة الإدارة الوسطى بالشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي في مجال إدارة المشاريع على المستويين الأساسي والمتقدم، وتعزيز خبرة وحدة التخطيط الاستراتيجي في مجالي نظم إدارة المشاريع وتعبئة الموارد.	تورد مذكرة التفاهم المبرمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفاصيل النواتج الرئيسية التالية، ويُقدَّر مجموع التمويل المطلوب بمبلغ ٦٤٥ ٨٩٧ ١ دولاراً.
	٢-١	تعزيز نظام إدارة الأصول لدى الشرطة الوطنية من خلال إجراء دورات تدريبية وحلقات عمل والدعم بالمعدات.	
	٣-١	تعزيز قدرة الشرطة الوطنية في مجال إدارة أسطول المركبات وصيانة المركبات من خلال إنشاء مرفق للصيانة، وتوفير التدريب التقني للموظفين، وإصدار إجراءات للصيانة على نطاق جهاز الشرطة.	
	٤-١	تعزيز قدرة الشرطة الوطنية في مجال التحقيق الجنائي من خلال إجراء دورات تدريبية وحلقات عمل والدعم بالمعدات.	
	٥-١	تعزيز قدرة الشرطة الوطنية في مجال تخطيط العمليات، من خلال استعراض العمليات المشتركة مع الشركاء الشائين، وعقد حلقات عمل بشأن الحفارة المجتمعية، ووضع استراتيجيات للحفارة المجتمعية في المستقبل.	
	٦-١	تعزيز قدرة مركز تدريب الشرطة، من خلال تدريب المدربين، وتحديث معمل التدريب التابع للمركز لفائدة وحدات الشرطة المتخصصة.	
	٧-١	تعزيز الآليات التأديبية والرقابية الداخلية للشرطة الوطنية من خلال التدريب على عمليات المراجعة والتفتيش الداخلية والخارجية بين صفوف الإدارة العليا،	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
			ومكتب التفتيش العام، ومكتب التفتيش والمراجعة التابع لوزارة الدولة لشؤون الأمن.
		١-٨ تعزيز قدرة الخط الأول والخط الثاني من مفتشي الشرطة الوطنية على تنفيذ معايير الأداء من خلال التدريب في مجال التدابير التأديبية.	
سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان	١-٢ تعزيز القدرات والخبرات التقنية اللازمة لصياغة الوثائق القانونية في البرلمان الوطني فيما يتعلق بالرقابة المدنية وحقوق الإنسان والتوعية بالقضايا الجنسانية، بسبل من بينها تقديم الدعم إلى مركز الموارد الجنسانية التابع للبرلمان.		
		٢-٢ تقديم الدعم الاستشاري القانوني بشأن تنفيذ مدونة قواعد السلوك للقضاة والمدعين العامين على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات، على النحو المتوخى في الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة.	
		٢-٣ دعم وزارة العدل في تنفيذ سياستها المتعلقة بإنصاف الجنساني وخطة العمل الوطنية المتعلقة بمكافحة العنف الجنساني، من خلال إقامة دورات تدريب للمدربين، ودعم المتدربات في مجال القانون من أجل التخرج في مركز التدريب القانوني؛ ووضع مواد تدريبية وإقامة دورات تدريب متخصصة ملائمة للعاملين في سلك القضاء في مجال تقنيات التحقيقات الجنائية وبشأن قانون مكافحة العنف الأسري المتمد مؤخرًا.	
		٢-٤ تحسين الوعي بالمنظور الجنساني لدى أعضاء البرلمان واللجان المنتخبين حديثًا فيما يتعلق بمراجعة التشريعات والامتثال للمعايير الدولية.	
		٢-٥ تقديم الدعم لوضع وتنفيذ البرامج التدريبية في مجال تنمية القدرات، ومواد وكتيبات التدريب المتخصصة من خلال تقديم استشارات متخصصة في المواضيع ذات الصلة (إدارة التحقيقات، والجرائم المالية، والعنف الأسري). بما يتوافق مع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة والتقييم الشامل المستقل للاحتياجات.	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
		٦-٢	تقديم المشورة القانونية والتقنية إلى إدارة السجون بشأن وضع السياسات والتدخلات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز إعادة إدماج السجناء.
		٧-٢	تقديم المساعدة إلى وزارة العدل في مجال تحسين خدمات السجون من خلال التخطيط الفعال للسجون وتنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز السلامة العامة والوفاء بالمعايير الدولية الدنيا لمعاملة السجناء.
		٨-٢	مساعدة مؤسسات العدالة في تنفيذ أنشطة التوعية والإلمام بالقوانين التي تركز على التفاعل بين آليات العدالة الرسمية والتقليدية من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية والدورات التدريبية لفائدة الجماعات المستهدفة.
		٩-٢	مساعدة مكتب المدعي العام والشرطة الوطنية في تنفيذ النظام المتكامل لإدارة القضايا على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات للحد من حجم القضايا التي لم يبت فيها، وإنشاء آليات للتنسيق بين المدعين العامين والشرطة في مقاطعات سواي وأويكوسي وباوكاو.
		١٠-٢	تقديم المشورة التقنية فيما يتعلق بإنشاء أمانة لشؤون التخطيط في وزارة العدل لتيسير عملية تنفيذ وتنسيق الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة.
إرساء ثقافة الحكم الديمقراطي والحوار		١-٣	تقييم الأداء من حيث جهود التوعية المبذولة في انتخابات عام ٢٠١٢، وتقديم الدعم اللازم للتربية الوطنية في مرحلة ما بعد الانتخابات، وتقديم المشورة في مجال التنمية المؤسسية.
		٢-٣	تقديم المساعدة والتوجيه التقنيين إلى لجنة مكافحة الفساد في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لمكافحة الفساد.
		٣-٣	تقديم المساعدة التقنية في إنشاء ديوان المحاسبة وفي وضع إطار قانوني شامل من خلال تقديم دعم

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
			استشاري وتوجيهي إلى مراجعي الحسابات ومسؤولي الجهاز القضائي الجدد، على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة.
		٣-٤	تيسير وتنسيق مشاركة المجتمع المدني مع الأمم المتحدة من خلال عقد حلقات عمل إعلامية عادية وتقديم مشورة مخصصة.
		٣-٥	تعزيز قدرة أعضاء البرلمان الجدد في مجال الرقابة على السلطة التنفيذية والشروع في وضع القوانين أو تعديلها ونشرها؛ ومساعدة الأعضاء الجدد في إجراء جلسات استماع علنية وجلسات عامة بحسب الطلب.
كفالة توطيد الأمن والاستقرار حالياً ومستقبلاً		١-١	تعزيز قدرة مركز تدريب الشرطة على إجراء تقييمات لاحتياجات التدريب للأفراد النظاميين (في مجالات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والعنف الجنساني والاتجار بالبشر)؛ وتحديد المديرين الرئيسيين وتدريبهم؛ ومتابعة سياسات الشرطة الوطنية المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل والاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك إنشاء مركز استقبال لتقديم مواد مرجعية وخدمات دعم العملاء وإحالتهم؛ ودعم إعداد المواد التدريبية المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والعنف الجنساني والاتجار بالبشر اللازمة لحملة التوعية.
كفالة توطيد الأمن والاستقرار حالياً ومستقبلاً		١-١	تعزيز قدرة وحدات الشرطة الوطنية على الصُعد الوطني والمقاطعي والمجتمعي على التعامل مع قضايا الأطفال الأطراف في قضايا قانونية من خلال إجراء دورتين لتدريب المديرين؛ ودعم التدريبات التوجيهية لضباط الشرطة الوطنية على أعمال الشرطة والاعتقال والاحتجاز المتعلقة بالأحداث وعلى مهارات التحقيق الملائمة للأطفال؛ وتصميم بطاقات جيب للحقوق توردها حقوق الأطفال المتهمين والمشتبه بهم.

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان	١-٢ دعم وزارة العدل (المديرية الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة واللجنة الوطنية لحقوق الطفل) في الإبلاغ عن حالة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وذلك من خلال توفير المساعدة التقنية، والتدريب على جمع البيانات/المعلومات وتحليلها، وإجراء المشاورات مع المجتمعات المحلية.	٢-٢ تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين إلى وزارة العدل في تنفيذ مشروع قانون قضاء الأحداث؛ والمساعدة في إنشاء ودعم آلية وطنية لتنسيق قضاء الأحداث مكلفة بمراجعة وإصلاح نظام قضاء الأحداث؛ وتصميم وتقديم التدريب المتخصص للعاملين في الجهاز القضائي فيما يتعلق بحقوق الطفل ونمائه.	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
توطيد سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان	١-٢ دعم وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة، ووزارة العدل في تنظيم حملة وطنية لتشجيع التغييرات في المواقف إزاء العنف الجنسي والجنساني والعنف الأسري. وستستند مناسبات التوعية المجتمعية إلى حقوق الإنسان للمرأة المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتستعين بالمفاهيم والقيم المحلية المستمدة من النظم الثقافية المحلية التي تحترم المرأة، بهدف تعزيز التغيير المستدام في السلوك وتقلد زمام المسؤولية عن هذا التغيير.	١-٢ دعم وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة، ووزارة العدل في تنظيم حملة وطنية لتشجيع التغييرات في المواقف إزاء العنف الجنسي والجنساني والعنف الأسري. وستستند مناسبات التوعية المجتمعية إلى حقوق الإنسان للمرأة المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتستعين بالمفاهيم والقيم المحلية المستمدة من النظم الثقافية المحلية التي تحترم المرأة، بهدف تعزيز التغيير المستدام في السلوك وتقلد زمام المسؤولية عن هذا التغيير.	تورد مذكرة التفاهم المبرمة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تفاصيل النواتج الرئيسية التالية، ويُقدَّر مجموع التمويل المطلوب بمبلغ ٢٠٠ ٦٤ دولار.

